٦

نهج قائم على حقوق الطفل تجاه إعادة الإدماج المستدامة للعائدين من الأطفال والأسر

تم تطوير هذه الوحدة بالتعاون مع

unicef

IOM
UN MIGRATION

مقدمة

في عام ٢٠١٩ بلغ عدد المهاجرين الدوليين ٢٧٢ مليون شخص كان ٣٣ مليون شخص من بينهم أطفالاً[٥١] . ويُعتبر الأطفال المهاجرون ضعفاء الحال سواء كانوا مصحوبين بوالديهم أو القائمين برعايتهم أو غير مصحوبين بذويهم، بما يعني أنهم لا يتمتعون برعاية أشخاص راشدين مسؤولين قانونياً عنهم وأنّهم منفصلون عن المسؤولين الأولين عن رعايتهم دون أن يكونوا بالضرورة منفصلين عن أقربائهم الآخرين[٥٢]. وهذا الضعف يمكن أن يكون ظرفياً ناشئاً عن تبعيتهم لمسارات الهجرة غير القانونية أو عن تعرضهم للمهربين والمتاجرين بالأشخاص أو عن وضعهم المتأصل كأطفال[٥٣]. وتزداد شدة ضعف الأطفال المهاجرين، بما في ذلك خطر التعرض للعنف والاستغلال والاعتداء، عندما لا يرافقهم أحد أو عندما يكونون منفصلين عن ذويهم[٥٤] .

دوافع الهجرة غالباً ما تكون مزيجاً من الأسباب المختلفة المعقدة التي قد تتداخل فيما بينها؛ وسواء هاجر الأطفال لمفردهم أو إذا ما كانوا بكل بساطة مصحوبين بأسرهم فإن القرار يكون قد اتخذه أشخاص كبار. وتشمل الدوافع الفرار من النزاعات والاضطهاد، والسعي وراء الأمان والحماية، وتحقيق التطلعات والطموحات الشخصية. وأحياناً تقتصر خيارات الإقامة الطويلة المدة في بلدان العبور أو في البلدان المضيفة على الحق في طلب اللجوء والمسارات التكميلية من قبيل التأشيرات لأسباب إنسانية، ولمّ شمل الأسر، والتراخيص المؤقتة، وغير ذلك من مخططات تسوية الوضعية. والأطفال غير القادرين على تسوية وضعيتهم من حيث الإقامة أو فقدان مركزهم أثناء إقامتهم بالبلدان المضيفة يواجهون احتمال العودة إلى البلد الأصلي. والعودة إلى البلدان الأصلية يمكن أن يتم في إطار مساعدة ما أو تلقائياً. وتحركها التغيرات في الأوضاع بالبلد الأصلي أو البلد المضيف، أو الرغبة في لمّ شمل أفراد الأسرة، واستنفاد الخيارات المجدية لتسوية وضعية الإقامة في البلد المضيف أو بلد المقصد، أو العودة القسرية، أو الترحيل. وفي نهاية المطاف فإن الأطفال يعودون غير مصحوبين بذويهم أو بدون رفقة أسرهم لأنهم غير قادرين على البقاء في البلد المضيف أو غير راغبين في ذلك.

ويستلهم حل مستدام يشمل العودة والاندماج المحلي وإعادة التوطين بالمبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك مصالح الطفل الفضلى، ومبدأ عدم التمييز، والحق في البقاء والنماء وحق الطفل في إسماع صوته بما يتماشى مع سنه ودرجة نضجه. والعودة (وإعادة الإدماج) أحد الحلول المستدامة الممكنة للأطفال المهاجرين. وتركز هذه الوحدة تحديداً على هذا الحل المستدام بيد أنها لا تناقش إعادة الإدماج المحلي وإعادة التوطين.

ومن المفروض ألا يعود الأطفال إلى وضع قد يكونون فيه في خطر التعرض للإيذاء أو تكون فيه حياتهم في خطر أو في مخالفة لمبدأ عدم الطرد. ولضمان مصالح الطفل الفضلى ورفاهه، بما في ذلك نشأته وترعرعه في بيئة تراعي حقوقه يجب أن ترافق عملية العودة مساعدة مستدامة في مجال إعادة الإدماج. وتشير المنظمة الدولية للهجرة إلى إعادة الإدماج بوصفها عملية إعادة إدماج أو إعادة إدراج المهاجرين في مجتمعهم على إثر عودتهم (انظر *المرفق ١٠* للاطلاع على قائمة بالمصطلحات والتعاريف الرئيسية).

وبالإضافة إلى ذلك، تسلّم المنظمة الدولية للهجرة بأن عملية إعادة الإدماج المعقدة تتطلب استجابة شاملة وقائمة

---

٥١ انظر https://data.unicef.org/topic/child-migration-and-displacement/migration/.

٥٢ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام رقم ٦(٢٠٠٥)، «*معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلد المنشأ*»، الصفحة ٥.

٥٣ IOM, Handbook for Migrants Vulnerable to Violence, Exploitation and Abuse p. 251 (Geneva, 2019).

٥٤ المنظمة الدولية للهجرة، «تلبية احتياجات الأطفال المهاجرين» (جنيف، ٢٠١٨).

على أساس الحقوق على المستويات الفردي والمجتمعي والهيكلي، إلى جانب إقامة شراكات متينة مع الجهات المعنية الرئيسية. وهذا النهج الإيكولوجي يُسلم بأهمية الأسر والمجتمعات المحلية والقوانين والسياسات والأطر التي توجهها. وإعادة الإدماج المستدامة تبدأ قبل مغادرة الطفل للبلد المضيف عن طريق تأمين الاستقبال الملائم واتخاذ ترتيبات الرعاية في بلد الأصل قبل عودة الطفل.

النطاق

تركّز هذه الوحدة على إعادة إدماج الأطفال العائدين وأسرهم. وهذا يمثل جهداً تعاونياً بين المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ويقوم على أساس استعراض لكل ما كُتب عن الموضوع والتشاور مع خبراء حماية الطفل ونمائه وإعادة إدماجه. وكجزء من عملية نماء الطفل تُجرى زيارات ميدانية في أمريكا الوسطى وأفريقيا الشرقية والغربية لإرشاد دراسات الحالات والأمثلة العملية. وهذه الوحدة مصمّمة كأداة عملية حول كيفية إدماج دراسات إعادة الإدماج الملائمة وتشجيعها من أجل الأطفال العائدين. وتركّز الوحدة على تعزيز حماية الطفل ونظم الرعاية الاجتماعية، وإدارة الحالات لتيسير الإحالة إلى التعليم والحماية والاجتماعية والرعاية الصحية والوصول إلى العدالة وغير ذلك من الخدمات المناسبة، وتوصي الوحدة بتحديد أولويات المجتمعات المحلية والموارد والممارسات العائلية.

وتستهدف الوحدة مجموعة واسعة من الجهات المعنية بتقديم الدعم ذي الصلة بإعادة الإدماج على مختلف المستويات والمراحل، بما في ذلك الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل وسلطات الهجرة وموفّرو الخدمات المحليون والشركاء في التنمية، من بين جهات فاعلة أخرى. وهي تتطرق لمجموعة من الأطفال العائدين، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم العائدين إلى أسرهم، والأوصياء القانونيون، وموفّرو الرعاية، فضلاً عن الأطفال العائدين مع أفراد أسرهم إلى بلدانهم الأصلية. واعتبارات السن والاعتبارات الخاصة بنوع الجنس تراعيها الوحدة بأكملها من أولها إلى آخرها.

بما أن عمليات العودة القسرية نادراً ما تقيّم على أنها تخدم مصالح الطفل الفضلى فإن الوحدة تركّز على مساعدة الأطفال والأسر على العودة الطوعية وإعادة الإدماج تمشياً مع مصالح الطفل الفضلى، إلى جانب التوصية بأن توفّر المساعدة في العملية بأكملها من أولها إلى آخرها[٥٥] . لكن من المسلّم به أن الأطفال المهاجرين قد يعودون ويعاد إدماجهم في عدد من السياقات والظروف التي يمكن أن تشمل العودة القسرية أو العودة التلقائية بقدر أدنى من المساعدة أو بدون أية مساعدة على الإطلاق في أي جزء من أجزاء عملية العودة. وتوفّر الوحدة توجيهات يمكن أن تُلهم مساعدة إعادة إدماج الأطفال وأفراد الأسر العائدين إلى بلدهم الأصلي في هذه الظروف.

وتسترشد الوحدة بأمثلة عملية من مجموعة واسعة من سياقات إعادة الإدماج والإدماج الاجتماعي والتنمية المجتمعية وغير ذلك من السياقات التي تجمع بينها الديناميكا المحيطة بعملية إعادة الإدماج. وجميع الأمثلة والإرشادات تسعى إلى تقديم مقترحات لحل المشكلة والعمل في حدود الموارد المتاحة وحفز التفكير المبتكر لإيجاد الحلول لدعم العائدين من الأطفال والأسر. ولا يُقصد بهذه الوحدة أن تكون آمرة ناهية وإنما يجب أن تُستخدم بمرونة تمشياً مع السياق والموارد المتاحة والوضع والاحتياجات الخاصة بالعائدين من الأطفال والأسر.

---

٥٥ ناتاليا ألونسو كانو وإيرينا تودوروفا، "نحو الامتثال لحقوق الطفل في العودة وإعادة الإدماج"، "الممارسة في مجال سياسات الهجرة: عدد خاص حول العودة وإعادة الإدماج"، المجلد التاسع، العدد ١، كانون الثاني/ يناير - آذار/مارس ٢٠١٩؛ الصفحات ١٥-٢١.

المحتويات

تتبع الوحدة بنية الدليل بهدف إيضاح النُهج القائمة على حقوق الطفل والنُهج المراعية للطفل تجاه المساعدة على إعادة الإدماج في سياق النهج المتكامل. وتتألف الوحدة من خمسة فصول تغطي المبادئ الرئيسية لحقوق الطفل والنهج المتكامل وإعادة الإدماج المراعية للطفل على المستويات الفردي والمجتمعي والهيكلي ومؤشرات رصد وتقييم المساعدة على إعادة الإدماج. والجمهور المستهدَف بشكل عام يتمثل في مديري البرامج وواضعيها، ومديري الحالات، وموفري الخدمات، والموظفين الحكوميين المحليين والوطنيين والشركاء في التنفيذ والمانحين وموظفي الرصد والتقييم. والجمهور المستهدَف يختلف اختلافاً طفيفاً فيما يتصل بكل فصل من الفصول وبالتالي سترد الإشارة إلى ذلك، حسب الاقتضاء.

الفصل ٦-١: المبادئ الرئيسية من أجل نهج متكامل وقائم على حقوق الطفل تجاه إعادة الإدماج

رسائل رئيسية

- تتطلب عملية إعادة الإدماج المعقدة والمتعددة الأبعاد منظوراً يتميز بالشمولية لتلبية احتياجات العائدين من الأطفال والأسر.
- يركّز النهج المتكامل تجاه إعادة الإدماج على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية - الاجتماعية في سياق الاستجابة لاحتياجات فرادى العائدين والأسر والمجتمعات المحلية التي يعودون إليها والعوامل الهيكلية التي تنظم ذلك.
- يبدأ النهج القائم على حقوق الطفل تجاه إعادة الإدماج عند الخلوص إلى قرار العودة تمشياً مع مصالح الطفل الفضلى. والأطفال الذين يعودون كجزء من وحدة عائلية يجب معاملتهم كأصحاب حقوق فردية بما في ذلك تطبيق مبدأ «المصالح الفضلى» في جميع الأوقات. وفي حين أن عمليات العودة القسرية لا تُقيّم أبداً على أنها تخدم مصالح الطفل الفضلى فإنها ستظل تتطلب قيام سلطات حماية الطفل والرعاية الاجتماعية بتحديد المساعدة على إعادة الإدماج وتقديم هذه المساعدة إلى العائدين من الأطفال والأسر في مجتمعاتهم المحلية الأصلية.
- تتعزز إعادة الإدماج المستدامة بدعم التخطيط لما قبل المغادرة حيثما أمكن ذلك بتشجيع التعاون عبر الحدود بين سلطات حماية الطفل والرعاية الاجتماعية وسلطات الهجرة وغيرها من السلطات.

٦-١-١ توخي نهج متكامل تجاه إعادة إدماج الأطفال والأسر

الوحدة ١ تنظر في اعتبارات توخي نهج متكامل تجاه المساعدة على إعادة الإدماج. والأساس الذي يقوم عليه النهج المتكامل هو أن عملية إعادة الإدماج المعقدة والمتعددة الأبعاد تتطلب استجابة تتميز بالشمولية لتلبية احتياجات الأطفال وأفراد الأسر العائدين، مع مراعاة محيطهم وظروفه الشخصية. ويركّز النهج المتكامل تجاه إعادة الإدماج على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية - الاجتماعية في سياق الاستجابة لاحتياجات فرادى العائدين والمجتمعات المحلية التي يعودون إليها والعوامل الهيكلية التي تنظم ذلك.

يتألف النهج المتكامل من ثلاثة مستويات دعم:

- المستوى الفردي الذي يعالج الاحتياجات وأوجه الضعف الخاصة بالأطفال وأفراد الأسرة العائدين؛
- المستوى المجتمعي الذي يستجيب للاحتياجات وأوجه الضعف والمشاغل لدى المجتمعات المحلية التي يعود إليها المهاجرون؛
- المستوى الهيكلي الذي يعزز الحوكمة الرشيدة والإدماج والإشراك في مجال الهجرة مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وعبر الوطنية لتيسير الوئام الاجتماعي وتيسير وصول الأطفال العائدين وأفراد أسرهم إلى خدمات الدعم.

في إطار كل واحد من هذه المستويات الثلاثة يتطرق النهج المتكامل لثلاثة أبعاد من أبعاد إعادة الإدماج:

- يغطي البُعد الاقتصادي جوانب إعادة الإدماج التي تدعم إعادة الإدماج في الحياة الاقتصادية وتعزّز سبل العيش المستدامة للأسر؛
- البُعد الاجتماعي يغطي الوصول إلى الخدمات العامة من قبيل مخططات الصحة والتعليم والسكن والعدالة والحماية الاجتماعية التي تعزز تمتع الطفل بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- يغطي البُعد النفسي - الاجتماعي إعادة إدماج الأطفال العائدين وأفراد أسرهم في شبكات الدعم بما يشمل الأصدقاء والأقارب والجيران وهياكل المجتمع المدني، فضلاً عن الانخراط مجدداً في القيم وسبل العيش واللغة والمبادئ الأخلاقية والتقاليد في مجتمع بلد العائد الأصلي، بما يسهم في التمتع بالحقوق الثقافية. وهذا يشمل الاعتماد على قدرة العائدين على التأقلم والتوفيق بين تجاربهم وآرائهم الشخصية وقيم مجتمعاتهم الأصلية.

وتنفيذ نهج متكامل من خلال عدسة تركّز على حقوق الطفل وتراعي مصالح الطفل يتطلب دراسة تأثّر الطفل بدور العائلات وسلطات حماية الطفل والرعاية الاجتماعية والمدارس والمجتمعات المحلية والسياسات والتشريعات. والمستويات والأبعاد ليست مسترسلة ولا يستبعد بعضها البعض ولا تحدد أولوياتها بأي ترتيب معين وإنما غالباً ما تؤثر في بعضها البعض وتتفاعل فيما بينها.

يجب أن يسهر المهنيون على أن تُستخدم المعلومات التي يتم الحصول عليها بخصوص العوامل التي تؤثر في إعادة إدماج الطفل نتيجة لتحديد الجهات المعنية وجمع المعلومات، للعمل مع الحكومات المانحة ومناصرتها فيما يتصل باستراتيجياتها وسياساتها وبرامجها لإعادة الإدماج لضمان أن تولي المراعاة الملائمة لحقوق الأطفال العائدين واحتياجاتهم. وأحياناً يمكن أن يعني تركيز استراتيجيات المساعدة في مجال إعادة الإدماج على الدعم الاقتصادي للكبار وللأسر المعيشية عدم تلبية احتياجات الأطفال الخاصة بما فيه الكفاية. واحتياجات العائدين الاجتماعية والنفسية - الاجتماعية يجب إدراجها في برامج إعادة الإدماج إلى جانب الاحتياجات الاقتصادية. والمانحون يجب أن يعملوا مع سلطات البلدان الأصلية على إدماج البرمجة الخاصة بالأطفال العائدين في الهياكل والمنظومات الوطنية ويجب أن يقدموا الدعم الطويل الأجل المتماسك من خلال برامج ثنائية الأطراف أو إقليمية أو دولية مع إعطاء الأولوية للتدخلات وتطوير القدرات على المستوى المحلي.

٦-١-٢ وضع برنامج شامل لإعادة الإدماج

تسترشد عملية إعادة الإدماج بتنفيذ إجراءات مصالح الطفل الفضلى والتخطيط لإعادة الإدماج قبل العودة في حالة العائدين الذين يتمتعون بمساعدة لدى الوصول وتحديد الهوية في البلد الأصلي بعد العودة القسرية. وبالنسبة للعائدين الذين يتمتعون بمساعدة تتم ترتيبات الاستقبال والرعاية، بما في ذلك تقفّي أثر الأسرة بالنسبة للأطفال الذين لا يرافقهم أحد تمشياً مع مصالح الطفل الفضلى، تتم قبل العودة. ولدى الوصول إلى البلد الأصلي تساعد التدخلات الشاملة لعدة قطاعات التي تدعمها مشاركة الجهات المعنية المتعددة على النهوض بإعادة الإدماج المستدامة.

٦-١-٢-١ المبادئ التوجيهية لوضع نهج متكامل قائم على حقوق الطفل تجاه إعادة الإدماج

تشكّل الأطر التشريعية الدولية وأدوات السياسات العامة وأدوات الإرشاد والتوجيه أدناه الأساس لتفاهم مشترك ومجموعة من المعايير والمبادئ التوجيهية لتأمين الحماية والعودة الآمنة في ظل الكرامة وإعادة الإدماج المستدامة للأطفال وأفراد الأسر العائدين إلى بلدانهم الأصلية. والمبادئ التوجيهية تنطبق في كامل عملية إعادة الإدماج، بما في ذلك قبل الخلوص إلى قرار العودة في البلد المضيف:

- اتفاقية حقوق الطفل
- اتفاقية عام ١٩٥٠ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
- الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
- مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال (٢٠٠٩)
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين
- المعايير الدنيا لحماية الطفل (٢٠١٩)
- المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات وحماية الطفل

مصالح الطفل الفضلى. مصالح الطفل الفضلى يجب تأمينها بشكل صريح في كامل الإجراءات الفردية كجزء لا يتجزأ من أي قرار إداري أو قضائي فيما يتعلق بدخول الطفل أو إقامته أو عودته أو إيداعه في مؤسسة أو رعايته أو احتجاز أو طرد والد له صلة بمركز الطفل كمهاجر[٥٦]. ومراعاة مصالح الطفل الفضلى في حالة الأطفال المهاجرين تعني إيجاد حل مستدام يكفل حماية الأطفال وبقاءهم ونماءهم في الأجل الطويل سواء كانوا في أسرة أو غير مصحوبين أو منفصلين عن ذويهم أو عن القائمين برعايتهم[٥٧]. وبالنسبة للأطفال الذين لا يرافقهم أحد، إذا ما ارتئي أن تقفّي أثر الأسرة وإعادة لمّ شملها يخدمان مصالح الطفل الفضلى فإن الأمر يحتاج إلى توفير رعاية بديلة واتخاذ ترتيبات وصاية قبل العودة، كما يحتاج الأمر إلى دعم عملية إعادة الإدماج. ويجب عدم السعي وراء العودة إذا كانت العودة مخالفة لمصالح الطفل الفضلى.

---

٥٦ المادة ٣(١) من اتفاقية حقوق الطفل. ولجنة الأمم المتحدة المشتركة بين لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ٢٠١٧، التعليق العام المشترك رقم ٣(٢٠١٧) للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والتعليق رقم ٢٢(٢٠١٧) للجنة حقوق الطفل بشأن المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان للطفل في سياق الهجرة الدولية، الفقرة ٣٠.

٥٧ ناتاليا ألونسو كانو وإيرينا تودوروفا، *«من أجل الامتثال لحقوق الطفل في العودة وإعادة الإدماج، الممارسة في مجال سياسات الهجرة: عدد خاص بالعودة وإعادة الإدماج»*. المجلد التاسع، العدد ١، كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ٢٠١٩؛ الصفحات ١٥-٢١.

عدم التمييز. الدول ملزَمة باحترام وضمان حقوق جميع الأطفال سواء كانوا هم أو ذووهم مهاجرين في وضع قانوني أو غير قانوني أو طالبي لجوء أو ضحايا اتجار بالبشر أو عديمي الجنسية أو أطفالاً عائدين [٥٨]. ويجب أن تقدّم المساعدة للأطفال المهاجرين أو العائدين دون تمييز أو آراء مسبقة تقوم على الجنسية أو السن أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو العجز أو العرق أو الإثنية أو الدين أو اللغة أو أي مركز اجتماعي أو أي مركز آخر. ومن الموصى به في التطبيق العملي إدراج مبدأ عدم التمييز في سياسات موفّري الخدمات فيما يتصل بصون الطفل وغير ذلك من ترتيبات توفير الخدمات.

تشجيع مشاركة الطفل الهادفة. تسلّم المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل بحق الطفل في التعبير عن آرائه وتشجع هذه المادة احترام حق الطفل في التعبير عن آرائه بحرية وفي مراعاة تلك الآراء في جميع القرارات ما يتفق وسن الطفل ودرجة نضجه. ويجب إشراك الطفل في استكشاف الحلول المستدامة المتاحة والنتائج الممكنة. وفي حالة الخلوص إلى قرار عودة يتمشى مع مصالح الطفل الفضلى يجب إبقاء الطفل على اطلاع في كل مرحلة من مراحل عملية العودة وإعادة الإدماج. ويجب أن ييسّر أوصياء معينون وممثلون قانونيون عملية نشر المعلومات بطريقة ملائمة لسن الطفل من أجل ضمان الموافقة المستنيرة من الأطفال الذين لا يرافقهم أحد والمنفصلين عن ذويهم.

مبدأ عدم الطرد. مبدأ عدم الطرد يحمي الأطفال المهاجرين من العودة إلى بلدان توجد فيها أسباب موضوعية تدعو إلى اعتقاد أنهم سوف يكونون في خطر حقيقي للتعرض لضرر لا يمكن جبره. وتشمل الاعتبارات الخطر الحقيقي الذي تتعرض له حياة الطفل ويتعرض له بقاؤه ونماؤه فضلاً عن الحرمان من الحرية، ويتطلب أن ينظر بعناية في الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان للطفل ومحركات هجرة الطفل المحددة من قبيل التهديدات ذات الصلة بزواج الطفل وغير ذلك من أشكال العنف القائم على نوع الجنس والتجنيد القسري في الجماعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية، والاتجار وغير ذلك من أشكال الاستغلال والإيذاء، بما في ذلك أسوأ أشكال عمل الأطفال.

إنفاذ نهج قائم على الحقوق. يتطلب توخي نهج قائم على الحقوق إدماج معايير وقواعد ومبادئ حقوق الإنسان في جميع خطوات إعادة الإدماج. ويجب أن تقوم جهود إعادة الإدماج المستدامة على الحقوق والمبادئ المكرسة في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والتشريعات الوطنية ويجب أن تُطبق مع مراعاة سن الطفل ونوع جنسه ومقدراته أو على أساس أي وضع آخر من أوضاع الطفل [٥٩] . ويتعين على السلطات المعنية بحماية الطفل والرعاية الاجتماعية وغيرها من السلطات المعنية بعملية إعادة الإدماج السهر على تنفيذ كامل مجموعة حقوق الطفل أثناء عملية إعادة الإدماج تمشياً مع طابعها المترابط وغير القابل للتجزئة الذي يقضي بعدم تقديم أي حق من حقوق الطفل على أي حق آخر [٦٠].

السرية والخصوصية. يجب وضع بروتوكولات لتقاسم المعلومات مع مراعاة معايير حماية البيانات فيما بين الدول ذات الصلة وفيما بين موفّري الخدمات. ويجب أن تكفل السلطات الوطنية وأن يكفل العاملون الاجتماعيون ومديرو الحالات ومنظمات توفير الخدمات سرية المعلومات على النحو الملائم، بما في ذلك بيانات الطفل الشخصية ووضعه كمهاجر أو عائد والسهر على عدم تقاسم هذه البيانات إلا على أساس الحاجة إلى المعرفة وبموافقة الأسر أو الأوصياء وعلى أساس مصالح الطفل الفضلى. ويجب أن تمنع بروتوكولات حماية البيانات وحواجز وقايتها تقاسم المعلومات لأغراض لها بصلة بالهجرة.

---

٥٨ المادة ٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، لجنة الأمم المتحدة المشتركة بين لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق جميع العمال المهاجرين وافراد أسرهم، ٢٠١٧، التعليق العام المشترك رقم ٣(٢٠١٧) للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والتعليق رقم ٢٢(٢٠١٧) للجنة حقوق الطفل بشأن المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان للأطفال في سياق الهجرة الدولية، الفقرة ٩.

٥٩ إميلي ديلاب وجوانا ويدج *«مبادئ توجيهية بشأن إعادة إدماج الأطفال»*، الصفحة ٧، الفريق المشترك بين الوكالات المعني بإعادة إدماج الأطفال (٢٠١٦).

٦٠ المرجع نفسه..

عدم إلحاق أي ضرر. يقع على الجهات الفاعلة المقدّمة للمساعدة واجب الرعاية وعليها أن تقيّم الضرر المحتمل الناتج عن أي إجراء مقترح. ويجب ألا تُرجأ إذا لم يمكن هناك سبب وجيه يدعو إلى اعتقاد أن حالة المهاجر قد تزداد سوءاً عما كانت عليه من قبل. ودعم الأطفال العائدين المعرّضين للعنف والاستغلال والاعتداء يجب ألا يلحق أي ضرر بأسرتهم أو يتسبّب في وصمهم في مجتمعهم الأوسع.

إعطاء الأولوية لوحدة الأسرة. يجب ألا يُفصل الطفل عن والديه رغماً عن إرادته، في ما عدا إذا قررت السلطات المختصة، رهناً بمراجعة قضائية وطبقاً للقوانين والإجراءات السارية، أن الفصل ضروري من أجل مصالح الطفل الفضلى[٦١]. وللأسر المسؤولية الأولى عن تنشئة الطفل ونمائه. وبالتالي فإنه يجب أخذ كل الحيطة اللازمة للحفاظ على وحدة الأسرة، ووضع حد لاحتجاز الطفل في سياق الهجرة وتشجيع تعزيز الأسرة لدعم نماء الطفل وتحسين بيئته المباشرة. ويمكن أن يشمل ذلك فتح مركز قانوني لأفراد أسرة الطفل في البلد المضيف أو تقفّي أثر الأسرة ولمّ شملها فيما يخص الأطفال الذين لا يرافقهم أحد قبل العودة أو لدى تحديد البلد الأصلي والتسجيل، إذا تقرر أن ذلك يخدم مصالح الطفل الفضلى.

النهج متعدد القطاعات. يُعد دعم محيط الطفل، فضلاً عن الأبعاد المتعددة لنماء الطفل، يتطلب توخي نهج متعدد التخصصات والقطاعات يشمل مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك قطاعات الصحة والتعليم والعدالة والجهات الفاعلة في مجال الحماية الاجتماعية وحماية الطفل، والأطفال، والأسر، والمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والبرلمانات، والقطاع الخاص. وتقييم سياق إعادة الإدماج وتحديد المساعدة المتاحة في مجال إعادة الإدماج ووضع آليات للإحالة ييسر توخي نهج متعدد القطاعات من خلال المساعدة المنسّقة في مجال إعادة الإدماج وما اتصل بذلك من خدمات.

تعزيز نظم حماية الطفل ورعايته. تتمثل أفضل طريقة لدعم إعادة إدماج الأطفال العائدين المستدامة في إقامة نظام يستجيب لاحتياجات الطفل يُستنبط بشكل جيد ويحمي الطفل ويرعاه ويكون قادراً على تحديد احتياجات الأطفال الضعفاء والتطرق لهذه الاحتياجات ورصدها. ولو أن الدعم المحدد الأهداف للأطفال المهاجرين العائدين قد يكون ضرورياً لدى الوصول إلاّ أن نجاح استدامة المتابعة وإعادة الإدماج المجتمعيتي الأساس سيتوقف على قدرات نظام حماية الطفل ورعايته. وبالتالي يتعين تركيز جهود إعادة الإدماج على ربط وإدماج الأطفال المهاجرين العائدين بنظم حماية الطفل فضلاً عن تعزيز قدرة سلطات الرعاية الاجتماعية على الاستجابة لاحتياجات جميع الأطفال الضعفاء. والتعاون الثنائي لتعزيز آليات إدارة الحالات والإحالة عبر الحدود على المستوى الوطني وعلى مستوى المجتمع المحلي يشجع استمرارية الرعاية للأطفال العائدين وأسرهم.

٦-١-٢-٢ الاعتبارات الرئيسية لوضع قائمة مرجعية بخصوص إعادة الإدماج المستدامة المراعية لمصالح الطفل

توفّر القائمة المرجعية أدناه بخصوص الاعتبارات الرئيسية مقترحات لجمع المعلومات على المستوى الفردي وعلى المستويين المجتمعي والهيكلي وهي تسري على كامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية - الاجتماعية مع مراعاة السن ونوع الجنس والمقدرة وغير ذلك من الخصائص المميّزة للطفل، فضلاً عن مرحلة عملية العودة وإعادة الإدماج. وفي الحالات التي يصدر فيها قرار العودة عن السلطات الإدارية أو القضائية في البلد المضيف تؤثر الاعتبارات الرئيسية على عملية تخطيط إعادة الإدماج. والقائمة المرجعية بالاعتبارات الرئيسية يمكن أن تطبّق لدى الوصول إلى البلد الأصلي أو بعد عملية التحديد حسب الاقتضاء. وتطبّق القائمة المرجعية على الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والأطفال في الأسر أثناء مراحل ما قبل العودة والعودة وإعادة الإدماج حسب ما يكون ملائماً. ويمكن أن تُستخدم لضمان توافق عملية العودة وإعادة الإدماج وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية ومصالح الطفل المهاجر والعائد الفضلى مع المبادئ التوجيهية أعلاه.

---

٦١ *المادة ٩ (١) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.*

المستوى الفردي	الأسئلة	الأطفال غير المحصوبين والمنفصلين عن ذويهم (UASC) [٦٢]	الأطفال في الأسر	ما قبل العودة	العودة	اعادة الإدماج
البيئة الآمنة	هل أن العائلة والأسرة آمنتان للطفل؟	✓	✓	✓	✓	✓
	هل كان هناك أي ضرر في السابق؟ إذا كان الحال كذلك ما هو نمط اتجاه تواتر حدوث الضرر؟ هل أن الظروف غير الآمنة متواصلة؟	✓	✓	✓	✓	✓
	ما هي المخاطر التي يتعرض لها الطفل في مجالات الزواج وعمل الأطفال والاتجار بالأطفال وبتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وغير ذلك من انتهاكات حقوق الطفل؟	✓	✓	✓	✓	✓
الأسرة والأقارب	ماذا كانت وما هي الآن علاقات الطفل الهامة؟	✓		✓	✓	✓
	ما نوعية (بما في ذلك مسائل السلامة والصون) ومدة دوام جميع علاقات الطفل الوثيقة: الوالدان؛ القائمون بالرعاية؛ الأشقاء؛ وغير ذلك من أفراد الأسرة؛ والكبار الآخرون؛ والأطفال في المجتمع المحلي الثقافي؟	✓	✓	✓	✓	✓
	ما مدى تعلق الطفل بهم (طول مدة أي انفصال والسن عند الانفصال وما إلى ذلك)؟	✓	✓	✓	✓	✓
	ماذا كان أو ما يمكن أن يكون تأثير الانفصال عن أية علاقة هامة (في الماضي والمستقبل المنظور)؟	✓	✓	✓	✓	✓
	ماذا يمكن أن يكون الأثر المحتمل للتغير في المسؤولين عن رعاية الطفل؟	✓	✓	✓	✓	✓
	ما هي مقدرات الوالدين والقائمين بالرعاية والأقرباء؟	✓	✓	✓	✓	✓
	ما هي وجهات نظر القائمين بالرعاية والمقربين من الطفل؟	✓	✓	✓	✓	✓
	ما هي إمكانية لمّ شمل الأسرة (بعد تقفّي أثرها والتأكد وتقييم العلاقة)؟	✓		✓		

٦٢ Unaccompanied and Separated Children = UASC.

الاعتبارات على مستوى المجتمع المحلي	الأسئلة	الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم	الأطفال في الأسر	ما قبل العودة	العودة	اعادة الإدماج
البيئة الآمنة	ما هي مستويات السلامة في المواقع الجغرافية موضوع النظر، مثلاً العنف والاتجار بالأطفال وخطر الانتقام وتجنيد الأطفال في القوات المسلحة؟	✓	✓	✓		✓
	ما هي مستويات السلامة في المجتمع المحلي، مثلاً مواقف المجتمع المحلي التي يمكن أن تؤدي إلى وصم أطفال معينين، بمن فيهم أولئك الذين هاجروا وعادوا؟	✓	✓	✓		✓
	ما هي آليات الرصد القائمة لضمان استمرارية تقييمات الصون في السياق العائلي؟	✓	✓			✓
المراعاة النشطة لوجهات نظر الطفل	هل أن المعلومات المقدمة للطفل عن العملية والخيارات موضوع النظر والاعتبارات والنتائج ذات الصلة بكل حل من الحلول المستدامة يُنظر فيها بطريقة يفهمها الطفل؟	✓	✓	✓		
	هل تم الحصول على وجهات نظر الطفل ورغباته ومشاعره بخصوص كل عامل من العوامل المشار إليها أعلاه (في الماضي والحاضر والمستقبل فيما يتصل بجميع الحلول المستدامة الممكنة، بما في ذلك العودة)؟	✓	✓	✓		
	هل تم تقييم مستوى فهم الطفل ودرجة نضجه، أي قدرة الطفل على استيعاب وتقييم آثار الخيارات المطروحة؟	✓	✓	✓		
	هل تم النظر في الأهمية الواجب إعطاؤها لآراء الطفل (في ضوء الفهم أعلاه)؟	✓	✓	✓		
الحقوق ذات الصلة بالهوية والحق في النماء	ما هي الخصائص المحددة للطفل، من قبيل السن والجنس والهوية الجنسانية والميل الجنسي والمقدرة أو الخصائص المميزة الأخرى التي تم أخذها بعين الاعتبار؟	✓	✓	✓	✓	✓
	كيف يمكن أن تُصان بأفضل ما يمكن هوية الطفل، بما في ذلك جنسيته واسمه وعلاقاته العائلية؟	✓	✓	✓	✓	✓
	كيف يمكن لتنشئة الطفل (الشبكة الثقافية والشبكة المجتمعية) أن تستمر بأفضل ما يمكن؟	✓	✓	✓	✓	✓
	كيف يمكن لخلفية الطفل الإثنية والدينية والثقافية واللغوية أن تستمر بأفضل ما يمكن (أي كيف يمكن أن تُفهم بأفضل ما يمكن ثقافة الطفل وتقاليده)؟ إذا كان طفل قد قضى فترة طويلة من الزمن خارج بلده الأصلي ربما عاش أو قد يعيش تجارب مختلفة. كيف يمكن استكشاف الخلافات الممكنة وحلّها قبل لمّ شمل الأسرة؟	✓		✓		
	كيف يمكن أن تتحقق الأمور من قبيل الراحة والترفيه والمشاركة في اللعب والأنشطة الترفيهية الملائمة لسن الطفل؟	✓	✓	✓	✓	✓
	ما هو الإجراء (ما هي الإجراءات) لإعمال حق الطفل في الصحة الجسدية والعقلية؟	✓	✓	✓	✓	✓
	كيف يمكن ربط الأطفال الكبار بتطوير المهارات المناسبة والتدريب المهني أو المشاريع الصغرى المستدامة إذا كان من المحتمل أن تكون هناك حواجز أمام اختيار الأطفال الكبار أو تسجيلهم في التعليم الرسمي؟	✓	✓	✓	✓	✓
	كيف يمكن للطفل أو للشاب أن يؤمّن بأحسن ما يمكن آفاق الانتقال الناجح إلى مرحلة البلوغ (العمل والزواج وتكوين أسرة)؟	✓	✓	✓		✓

الأسرة والأقارب	ما هي الاستمرارية (من حيث الأشخاص والأماكن) الضرورية لمشاعر الطفل وإحساسه بالأمن والاستقرار؟	✓	✓	✓		✓
حقوق الهوية والحق في النماء	ما هو مستوى الحصول على التعليم والتعلّم وجودة نتائج التعليم والتعلّم - إمكانية الوصول إلى التعليم والتعلّم والآفاق المتاحة للاستمرار في التعليم؟ ما هي الحلول المستدامة الممكنة لدفع الرسوم المدرسية والتكاليف ذات الصلة بالدراسة؟	✓	✓	✓		✓
	ما مستوى الحصول على الرعاية الصحية والدعم المتخصص وجودة هذه الرعاية وهذا الدعم بالنسبة للأطفال ذوي الاحتياجات الإضافية، بما يشمل الدعم النفسي - الاجتماعي؟	✓	✓	✓		✓
	كيف يمكن للطفل أن يتمتع بمستوى معيشي لائق يتفق مع نمائه الجسدي والعقلي والنفساني والروحي والأخلاقي والاجتماعي؟ ما هي النظم القائمة لتوفير إمكانية الوصول بشكل ملائم إلى الخدمات؟	✓	✓	✓		✓
المراعاة النشطة لوجهات نظر الطفل	ا هي الفرص والهياكل المجتمعية التي تسمح للطفل بتقاسم آرائه والتعبير عن احتياجاته ذات الأولوية	✓	✓	✓		✓
الاعتبارات على المستوى الهيكلي (مثل التشريعات أو السياسات الوطنية والمحلية)	ما مستوى الأمان في المجتمع عامة؟					
	ما مدى انتشار الظواهر التالية: - العنف المجتمعي - العنف القائم على نوع الجنس - أوجه التفاوت أو اللامساواة على أساس نوع الجنس					
	هل هناك جماعات أو أشخاص في وضع هشاشة وتهميش بشكل خاص؟					
	هل أن الطفل أو الأسرة جزء من المجموعات المحددة على أنها في وضع هشاشة أو تهميش؟					
	هل توجد قواعد اجتماعية أو أشكال وصم أخرى قد تؤثر في إحساس الطفل بالسلامة؟					
	ماهي الأطر واللوائح والسياسات والقوانين القائمة لحماية الأطفال، بما في ذلك طاقات سلطات حماية الطفل ورفاهه الاجتماعي؟					
	ما هو إطار الكفاءة والتطور المهني القائم لضمان تمتع المهنيين الذين يجرون تقييمات الصون ويوفرون الخدمات للأطفال بالتدريب والمؤهلات ذات الصلة للقيام بهذه الأنشطة على النحو الملائم[٦٣] ؟					
	ما مدى توافر الخدمات المجتمعية الأساس وإدارة الحالات وشبكة الإحالة العملية لتلبية احتياجات الطفل في مجال النماء الاقتصادي والاجتماعي والنفسي - الاجتماعي على مر الزمن؟					
	ما هي السياسات والممارسات التي تشجع مشاركة الطفل النشطة أو تعطي الأولوية لوجهة نظر الطفل في القرارات المتخذة نيابة عنه؟					
	ما هي متطلبات الصحة العامة التي تشمل التحصين والاختبار والتقييمات الطبية أو متطلبات العزل بالنسبة للأطفال العائدين؟					

٦٣ المنظمة الدولية للهجرة، *«تنمية احتياجات القصّر الذين لا يرافقهم أحد في اليونان»* (أثينا، ٢٠١٤).

الفصل ٦-٢: نهج قائم على حقوق الطفل للمساعدة على العودة وإعادة الإدماج على مستوى الطفل والأسرة الفردي

رسائل رئيسية:

- يعالج النهج القائم على حقوق الطفل تجاه إعادة الإدماج احتياجات الطفل العاجلة والطويلة الأجل في إطار اتفاقية حقوق الطفل. وتشمل هذه الاحتياجات تنمية العلاقات والمهارات الاجتماعية والعاطفية والحياتية والوصول إلى التعليم والصحة والمشاركة الاقتصادية والمجتمعية للأسرة أو للوحدة القائمة بالرعاية بتوافق مع نمو الطفل.
- اجتماع فرادى العوامل ومرحلة نماء الطفل والبيئة التي تحيط بالطفل والعوامل التي تشجع القدرة على التكيف وآراء الطفل بما يتفق وسنه ونضجه، كلها أمور سوف توجّه المساعدة على إعادة الإدماج بالنسبة لفرادى الأطفال.
- إدارة الحالات طريقة لتنظيم العمل والقيام به لمعالجة احتياجات فرادى الأطفال (وأسرهم) بطريقة ملائمة ومنهجية وآنية، من خلال الدعم المباشر والإحالة.
- يتمثل إجراء الممارسات الفضلى في تخطيط عملية تقييم المصالح الفضلى وتحديد هذه المصالح والمعيار للتقدير والإدارة العامة للحالات بالنسبة للأطفال المهاجرين والعائدين الذين يلتمسون حلولاً مستدامة.
- إعادة الإدماج ليست حدثاً وحيداً فريداً وإنما هي عملية أطول تشمل الإعداد الشامل والدعم في مجال المتابعة. ولا بد من تقييم خيارات إعادة الإدماج لدى الخلوص إلى قرار بشأن العودة بما يتفق مع مصالح الطفل الفضلى.
- يجب أن تترسخ المساعدة على إعادة الإدماج في نظام شامل لحماية الطفل ورعايته يفي بالالتزامات الوطنية والدولية في آن واحد تجاه العائدين وكذلك تجاه أبعاد إعادة الإدماج الاجتماعية والاقتصادية والنفسية - الاجتماعية.

مقدمة

يعالج النهج القائم على حقوق الطفل تجاه إعادة الإدماج احتياجات الطفل العاجلة والطويلة الأجل في إطار اتفاقية حقوق الطفل. وتشمل هذه الاحتياجات تطوير العلاقات والمهارات الاجتماعية والعاطفية والحياتية والوصول إلى التعليم والصحة والمشاركة الاقتصادية والمجتمعية من جانب الأسرة أو الوحدة القائمة بالرعاية بتوافق مع نماء الطفل. ومجموعة متعددة من العوامل، بما في ذلك الخصائص الشخصية المميزة وجوانب تجربة الهجرة، تؤثر جميعها على إعادة الإدماج على المستوى الفردي. وتقوم العوامل الفردية على القدرة على التكيف في سياق البيئة المحيطة بالطفل ومرحلة نمائه وقدراته ومهاراته الفردية في مواجهة المحنة ذات الصلة برحلة الهجرة. والعوامل الوقائية وعوامل المخاطرة المحتملة يمكن أن تُسهم في قدرة الطفل على التكيف والمضي قُدماً في طريق إعادة الإدماج المستدامة أو يمكن أن تقوّض هذه القدرة. وعوامل الخطر تشمل التعرض للاتجار بالأطفال وعمل الأطفال والتهريب المشدّد وغير ذلك من أشكال الاستغلال.

ومن بين العوامل الرئيسية التي تؤثر في إعادة إدماج الطفل ما يلي:

- دعم وقبول الأسرة والمجتمع المحلي ومجموعات الأقران. وفشل رحلة الهجرة بعد استثمار الأسرة والمجتمع المحلي إلى حد كبير غالباً ما ينتج عنه وصم أو انتقام بالنسبة للعائدين من الأطفال والأُسر.
- التمتع بفرص التعليم والتدريب.
- الوصول إلى الخدمات الصحية، بما في ذلك الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي.
- الاعتبارات الخاصة بالطفل من قبيل السن والجنس ونوع الجنس والهوية والميل الجنسي والقدرات أو غير ذلك من الخصائص الفردية المميزة للطفل. فالأطفال الكبار قد يحتاجون، على سبيل المثال، إلى خيارات ملائمة ومجدية فيما يتصل بالمساعدة على إعادة الإدماج الاقتصادية.

ويبحث *الفصل ٢* نهج إدارة الحالات للاستجابة لاحتياجات العائدين من الأطفال والأسر. ويُبرز الفصل أهمية القوة العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية ويوفّر إرشادات بخصوص مختلف خطوات عملية إدارة الحالات التي يجب تكييفها مع السياق المحلي. ويوضّح الرسم البياني أدناه خطوات إدارة الحالات التي اقترحتها المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات وحماية الطفل وينسّقها مع عملية المساعدة على إعادة الإدماج على المستوى الفردي الوارد وصفها في الوحدة ٢. والخطوات المبيّنة أدناه مترابطة وكل واحدة منها قد تتطلب الرجوع إلى مرحلة سابقة من مراحل العملية في حين يمكن أن تتكرر خطوات أخرى عدة مرات قبل إنهاء حالة من الحالات[٦٤]. وليست هناك مدة محددة لا بد أن تكتمل فيها كل خطوة من الخطوات. غير أن السلطات الوطنية والجهات المعنية ذات الصلة يمكن أن تضع إرشادات توجيهية لتحديد القيود الزمنية المناسبة.

٦٤ تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني، *«المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني»*، الصفحة ٢٠٠. (٢٠١٩).

إدارة الحالات وتعزيزها في مختلف السياقات

يجب أن يترسّخ نظام إدارة الحالات في نظام وطني عملي لحماية الطفل. ويتمثل الهدف الرئيسي من نظام إدارة حالات حماية الطفل في السهر على أن يحصل الطفل على خدمات حماية جيدة بطريقة منظمة وفعالة تتميز بالكفاءة، بما يتفق مع احتياجات الطفل. ويتولى عامل الخدمات الاجتماعية، أو تتولى مجموعة من العاملين - المهنيين أو شبه المهنيين - القيام بالمهام ذات الصلة بعملية إدارة الحالات، انطلاقاً من تقييم احتياجات الطفل ووصولاً إلى تنظيم الخدمات الملائمة وتنسيقها، فضلاً عن رصد وتقييم إيصال الخدمات. والبعض من الموارد الرئيسية يحتاج إلى إدارة فعالة للحالات بما يشمل الإجراءات التشغيلية الموحدة والأدوات والعاملين المدرَبين والضمانات لمعالجة البيانات الشخصية، والنقل أو أجهزة الهاتف أو غير ذلك من أجهزة الاتصال، وتوفير مكان لعقد الاجتماعات، ووضع نظام للتوثيق يشمل استخدام التكنولوجيا. والاعتماد على آليات رسمية وفي نفس الوقت تعزيز القدرات التقنية والمالية للجهات الفاعلة غير الرسمية والمجتمعية، ومعالجة المخاطر الأمنية والمخاطر الفردية التي يواجهها الطفل، ومسح الخدمات المتاحة، وتطوير آليات الإحالة، وإذكاء الوعي بتوفير الخدمات المتاحة، كلها أمور يمكن أن تعالج الثغرات المحتملة في الوقت الذي يتم فيه وضع نظم إدارة الحالات وتعزيزها. والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والتنسيق بين القطاعات المتعددة يكملان إدارة الحالات لضمان تقديم المساعدة الآنية في مجال إعادة الإدماج للضعفاء من الأطفال المهاجرين أو العائدين.

المساعدة المراعية لمصالح الطفل

في مجال إعادة الإدماج على المستوى الفردي

التحديد والتسجيل

- تحديد الطفل في البلد المضيف أو بلد العبور
- الإطار التشريعي الدولي أو الإقليمي فيما يتصل بحقوق الطفل
- بروتوكولات الحماية المراعية لمصالح الطفل للمهاجرين من الأطفال والأسر

التقييم

- تقييم المصالح الفضلى يُقيم بشكل شمولي مجالات الضعف واحتياجات فرادى الأطفال أو الأسر والمجتمع المحلي قبل المغادرة في البلد المضيف أو في بلد العبور أو لدى الاستقبال في البلد الأصلي
- تيسير مشاركة الطفل في عملية التقييم؛
- تقييم الاحتياجات الاجتماعية والنفسية - الاجتماعية والاقتصادية للأسرة في البلد الأصلي؛
- تقييم سياق البلد الأصلي، وشبكة الإحالة والبنى التحتية (السياق الهيكلي)
- التنسيق عبر الحدود ومسائل الموافقة وإدارة البيانات، قبل المغادرة وبعد الوصول إلى البلد الأصلي
- بالنسبة للأطفال غير المصحوبين تحديد الأسرة أو الوصي وتقييم مدى استنساب لمّ الشمل.

تخطيط إعادة الإدماج

- تنفيذ خطة إعادة الإدماج
- وضع آليات للإحالة وإقامة دعم مجتمعي الأساس ووضع آليات وقائية مجتمعية محلية
- التنسيق بين الجهات الفاعلة في شبكات الإحالة ذات الصلة المركّزة على الطفل والأسرة والهياكل المجتمعية الأساس
- إشراك قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والوصول إلى العدالة وغير ذلك من القطاعات ذات الصلة
- تيسير مشاركة الطفل في تنفيذ خطة إعادة الإدماج

تنفيذ خطة إعادة الإدماج

- وضع آليات للإحالة وإقامة دعم مجتمعي الأساس ووضع آليات وقائية مجتمعية محلية
- التنسيق بين الجهات الفاعلة في شبكات الإحالة ذات الصلة المركّزة على الطفل والأسرة والهياكل المجتمعية الأساس
- إشراك قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والوصول إلى العدالة وغير ذلك من القطاعات ذات الصلة
- تيسير مشاركة الطفل في تنفيذ خطة إعادة الإدماج

المتابعة والاستعراض

- الرصد والمتابعة بشأن خطة إعادة الإدماج الفردية للطفل والأسرة وتقييم جوانب الضعف المتواصلة
- إشراك الهياكل المجتمعية الأساس لحماية الطفل في الرصد والمتابعة
- إقرار وتطوير أدوات وبروتوكولات الرصد والتقييم وتواتر المتابعة×
- التنسيق مع الجهات الفاعلة الشاملة لعدة قطاعات والمعنية بحماية الطفل التي سوف تشارك في المستقبل في الرصد والمتابعة المركزين على الطفل
- تيسير مشاركة الطفل في عملية المتابعة والاستعراض

إنهاء الحالة

- قياس وتوثيق نجاح إعادة الإدماج المستدامة بالنسبة للأطفال/أفراد الأسر في مجتمعاتهم المحلية
- استخدام مؤشرات موحّدة لإعادة الإدماج المستدامة تحدد متى تنتهي عملية الدعم ذات الصلة بإعادة الإدماج.
- توثيق الممارسة الجيدة لتوجيه التدخلات والسياسات الهيكلية التي تعزز إعادة الإدماج المستدامة
- تيسير مشاركة الطفل في قرار متى تنتهي المساعدة

Programme managers and developers • case managers and other staff • implementing partners • service providers • local government (host and origin) • policymakers.

٦-٢-١ مقدمة لإدارة الحالات

إدارة الحالات طريقة لتنظيم العمل لتلبية احتياجات فرادى الأطفال (وأفراد أسرهم) بطريقة ملائمة ومنهجية وحينية، من خلال الدعم المباشر أو الإحالة[٦٥] . وتبدأ عملية إدارة الحالة بتحديد الهوية والتسجيل وتنتهي بتنفيذ الحل المستدام. وهي تشمل العمل مع الأطفال والأسر لتحديد أهداف إعادة الإدماج، ووضع خطط لإعادة الإدماج لتحقيق تلك الأهداف، وتوفير الخدمات لتلبية الاحتياجات المحددة في التقييمات، وتقدم الرصد صوب إنجاز خطط إعادة الإدماج وإنهاء الحالات متى تحققت الأهداف.

في حين أن وضع قوة عاملة جيدة للخدمات الاجتماعية حيوي لتأمين مساعدة منسقة وموحّدة ومكيّفة وفق الاحتياجات في مجال إعادة الإدماج عبر جميع القطاعات فإن المسؤولية عن إدارة حالات حماية الطفل غالباً ما تكون مشتركة بين قطاعات ووكالات مختلفة من قبيل الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة والأمن والعدالة وتشمل اتخاذ إجراءات من كل من الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية أو الجهات الفاعلة على مستوى المجتمع المحلي. والعاملون في مجال الخدمات الاجتماعية المكلفون بمهمة إدارة الحالات يساهمون في إعادة الإدماج المستدامة من خلال توفير المعلومات قبل المغادرة أو بعد الوصول وربط العائدين من الأطفال والأسر بالخدمات المتاحة على مستوى المجتمع المحلي وعلى المستويين المحلي والوطني. ويجب أن تكون المساعدة في مجال إعادة الإدماج راسخة في نظام شامل لحماية الطفل ورعايته يفي بكل من الالتزامات الوطنية والدولية على حد سواء تجاه الطفل، بصرف النظر عن جنسيته أو مركزه كمهاجر.

٦-٢-١-١ اختصاصات قوة العمل في مجال الخدمات الاجتماعية ومديري الحالات أو المرشدين الاجتماعيين

الاختصاصات ومجالات التدريب التالية موصى بها لقوة العمل المعنية بالخدمات الاجتماعية الداعمة لمساعدة الأطفال العائدين في مجال إعادة الإدماج.

(أ) **الفهم الجيد لنماء الطفل.** يجب أن يكون لدى مديري الحالات العاملين مع الأطفال فهم مستفيض لسن الطفل أو الأطفال فيما يتصل بمرحلة نمائهم. وهذا يعني أن يكون مديرو الحالات مثقفين ملمين بنماء الطفل الجسدي والفكري وا لعاطفي والاجتماعي واللغوي منذ مرحلة الطفولة المبكرة وحتى سن المراهقة.

(ب) **التقييم النفسي - الاجتماعي المراعي لمصالح الطفل.** يجب أن يكون مديرو الحالات حاصلين على تدريب أو مكتسبين لخبرة في إدارة التقييمات النفسية - الاجتماعية الشاملة. وهذا يتضمن القدرة على تقييم التقاطع بين مرحلة النمو والصحة والتعليم والقدرة أو العجز، والأسرة، والمحيط، والمجتمع المحلي، وسائر المخاطر وعوامل الوقاية والسمات النفسية الشخصية والعوامل النفسية - الاجتماعية التي تؤثر في مستوى قدرة الطفل على الصمود.

(ج) **الموافقة المستنيرة في التعامل مع الأطفال وموفري الرعاية.** يجب أن يفهم مديرو الحالات المسائل المتعلقة بالموافقة، بما في ذلك عملية كسب الموافقة المستنيرة من الوالد أو موفّر الرعاية أو الوصي، فضلاً عن القدرة على إشراك الطفل باستخدام وسائل تواصل مراعية للطفل لتيسير الحصول على الموافقة المستنيرة من الطفل طبقاً لمرحلة نمائه.

---

٦٥ المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات وحماية الطفل. *«دور إدارة الحالات في حماية الطفل: دليل لمديري السياسات والبرامج والرشدين الاجتماعيين»* (لندن، ٢٠١٤).

(د) **صفارات الإنذار وعلامات الخطر وأعراض الاعتداء على الطفل وكربه.** يجب أن يكون مديرو الحالات العاملون مع الأطفال ملمين بمختلف علامات ومظاهر الاعتداء والإهمال والكرب والاستغلال فيما يتصل بالأطفال بحسب مرحلة نمائهم والسياق الثقافي أو الاجتماعي الذي يعيشون فيه. وامتداداً لذلك يجب أن يفهم مديرو الحالات من العلامات والأعراض بما فيه الكفاية لمعرفة متى وعند أي مستوى يحتاج الطفل إلى متابعة أو إحالة إلى خدمات إضافية.

(ه) **الأخلاقيات والحدود الملائمة في التعامل مع الأطفال.** يجب أن يفهم مديرو الحالات تعقّد المسائل ذات الصلة بالأخلاقيات والحدود عند العمل مع الأطفال. ويشمل ذلك معرفة كيفية وضع حدود مهنية ولكن أيضاً القدرة على نيل وكسب ثقة الأطفال على النحو الملائم بالامتثال إلى قواعد سلوك وسياسة صون الطفل القابلة للتطبيق وإدارة حدود السرية والخصوصية لدى تبادل المعلومات مع الأوصياء أو القائمين بالرعاية أو غيرهم من المهنيين وتشجيع مشاركة الطفل الهادفة مع الإبقاء على مراعاة مصالح الطفل الفضلى.

٦-٢-١-٢ تيسير مشاركة الطفل الهادفة أثناء التخطيط للحالات

المشورة بشأن الحالات

إقامة الثقة ونيلها أولوية لتشجيع مشاركة الطفل الهادفة. وجودة الطريقة التي يشارك بها المرشد الاجتماعي أو مدير الحالة في نيل الثقة والقدرة على ذلك تيسّر جميع الخطوات والغايات الأخرى لأغراض جلسة المشورة. وعندئذ يمكن أن تيسّر جلسة المشورة ما يلي[٦٦] :

- إقامة علاقة قائمة على المساعدة؛
- مساعدة الأطفال على رواية قصتهم من وجهة نظرهم الشخصية؛
- الإنصات للأطفال باهتمام وعناية؛
- مساعدة الأطفال على اتخاذ قرارات مستنيرة؛
- مساعدة الأطفال على البناء على نقاط قوتهم والتسليم بها.

٦-٢-١-٣ تقنيات النهوض بإسداء المشورة فيما يتصل بالحالات ومشاركة الطفل

إشراك الأطفال في إدارة الحالات وعملية إسداء المشورة يمكن أن ييسّرهما استخدام تقنيات مختلفة رهناً بسن الطفل ومرحلة نمائه وماضيه وظروفه الخاصة[٦٧] .

- **طريقة إسداء المشورة.** تشمل أنواع طرائق إسداء المشورة إسداء المشورة الفردية أو الجماعية أو العائلية. وكل طريقة من الطرق لها مزاياها رهناً بتركيز أهداف العمل الذي يأمل مدير الحالة القيام به مع الطفل أو الشاب. والمشورة الفردية توفّر فرصة الاهتمام المباشر وتستهدف بشكل خاص احتياجات الطفل على أساس فردي. ويمكن أن تساعد المشورة الجماعية على معالجة العزل الاجتماعي وتُطبّع تجربة الطفل. ويمكن أن تساعد المشورة العائلية على إشراك أفراد الأسرة في دعم الطفل وفي نفس الوقت استكشاف ديناميكا الأسرة التي يمكن أن تؤثر في استدامة دعم إعادة الإدماج.
- **استخدام الأنشطة المبدعة.** استخدام الأنشطة المبدعة يمكن أن يساعد الأطفال على المشاركة في إدارة الحالات وفي عملية إسداء المشورة. ويمكن أن تشمل الأنشطة استخدام اللعب والفنون والموسيقى والدراما ورواية القصص وغير ذلك من الأنشطة المبتكرة التي تسمح للطفل بالتعبير عن نفسه وإبداء رغباته فيما يتعدى استخدام اللغة.

---

٦٦ كاترين موليني، مشروع صوفيي، معهد التعليم، لندن، *«مبادئ توجيهية لإسداء المشورة للأطفال والمراهقين: دليل تدريبي للمدرسين وقادة نادي صوفيي»* (لندن، ٢٠٠٩).

٦٧ المرجع نفسه.

وبإمكان مديري الحالات أيضاً ابتكار مضمون مراع لمصالح الطفل وشرح المواد التي قد تكون لولا ذلك مفرطة التعقيد بالنسبة للطفل وقد يصعب عليه فهمها، وذلك باستخدام تقنيات الإبداع لا لعرض الأفكار أو المعلومات أو المفاهيم.

- **«التلقائية» مع الأطفال.** من الأهمية بمكان تخصيص الوقت اللازم في بداية علاقة إدارة الحالة وجلسة المشورة الأولى وما يكفي من الوقت لبناء علاقة جيدة مع الطفل. ويمكن أن يشمل ذلك تحية الطفل والتحدث عن شيء ما يسهل فهمه أو يروّح عن النفس، بما يسمح للطفل بتوجيه مدير الحالة نحو مناقشة ما هو مهم ومريح بالنسبة له. وهذه التقنية تُعرف بـ «التلقائية» لأن مدير الحالة يتواصل مع الطفل بعفوية عوضاً عن فرض أجندة مدير الحالة. والتواصل يمكن أن يشبه الدعابة أو النشاط المبدع بالنسبة للطفل دون سن ١٢ عاماً أو التحدث عمّا يروق لشخص صغير في السن ولا يروق لطفل أكبر سناً.

٦-٢-٢ خطوات إدارة الحالات

٦-٢-٢-١ تحديد الهوية والتسجيل

يمكن أن يقوم بتحديد هوية العائدين من الأطفال والأسر الفاعلون المعنيون بالهجرة أو السلطات المعنية بحماية الطفل والرعاية الاجتماعية وأفراد المجتمع المحلي بمجموعة متنوعة من الطرق:

- عند العبور أو عند النقاط الحدودية عندما يكونون يحاولون دخول إقليم دولة ما؛
- في بلد مضيف وصلوا إليه حديثاً؛
- على إثر إقامة أطول أجلاً في بلد مضيف فقدوا فيه مركزهم النظامي أو ظلوا فيه بدون وثائق هوية؛
- لدى العودة إلى بلدانهم ومجتمعاتهم الأصلية.

حماية حقوق الطفل أثناء عملية تحديد الهوية والتسجيل	الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم	الأطفال في الأسر
مراعاة مصالح الطفل ومراعاة خصائص الجنسين. النظر في أوجه ضعف الطفل الخاصة بما في ذلك ما إذا كان الطفل مصحوباً بذويه أو منفصلاً عنهم وسنه ونوع جنسه وعجزه وقدرته على التأقلم مع مراعاة البيئة المحيطة بالطفل. وتيسير الإحالة إلى الخدمات المباشرة، بما في ذلك المساعدة الطبية العاجلة	✓	✓
التسجيل. إجراء مقابلات أولية لجمع بيانات الطفل الشخصية وسيرته الاجتماعية بطريقة تراعي سنه ونوع جنسه، وبلغة يفهمها الطفل، ويقوم فيها موظفون مؤهلون مهنياً[٦٨]. تبدأ عملية توثيق الحالات بجمع البيانات ويجب أن تظل العملية سرية ويمكن باسترجاعها بسهولة على أساس الحاجة إلى المعرفة. والطفل والأسرة (أو الوصي في حالة الأطفال الذين لا يرافقهم أحد) يجب أن يعطيا موافقتهما المتروية على التسجيل.	✓	✓
تقييم خاص بالسياق المحدد. إجراء أو تيسير تقييم للبلد الأصلي موزّع بحسب المنطقة أو البلدية مع الإحالة المرجعية الخاصة بأوجه ضعف الطفل. ويجب أن يقدم التقييم الذي يجرى في البلد الأصلي معلومات عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والمؤسسية على المستويين المحلي والوطني. ومسح الجهات المعنية وموفّري الخدمات جانب هام من جوانب هذه التقييمات ويجب مزيد استكشاف هذه الجوانب في مرحلة تخطيط إعادة الإدماج. ويتطلب ذلك التحديث المتواتر للقدرات والاحتياجات والجاهزية والإمكانات المحتملة لإقامة شراكات متعددة القطاعات، ومعايير توفير الخدمات على المستويين المحلي والوطني.	✓	✓

٦٨ *لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام رقم ٦، ٢٠٠٥.*

٦-٢-٢-٢ التقييم لأغراض الاحتياجات الفردية للطفل والأسرة

يستكشف التقييم احتياجات الطفل والأسرة في مجال الحماية أو أوجه الضعف أو عوامل المخاطر بهذا الخصوص، والقدرات فيما يتصل بالتأقلم والموارد ذات الصلة بذلك. (*انظر الرسم البياني ٢-٢، الوحدة ٢*، لأغراض التقييمات المقترح إجراؤها قبل وضع خطة إعادة الإدماج). وإجراء الممارسات الفضلى الذي يتألف من تقييم المصالح الفضلى وتخطيط العمليات وتحديد المصالح الفضلى هو المعيار لتقييم إدارة الحالات بشكل عام لصالح الأطفال المهاجرين والعائدين الذين يلتمسون حلولاً مستدامة. وتقييم المصالح الفضلى أداة لحماية فرادى الأطفال. ويمكن أن يتم هذا التقييم في مراحل مختلفة من مراحل عملية تقييم المصالح الفضلى لتقدير الإجراءات التي تُتخذ والتي قد يكون لها تأثير مباشر على مصالح الطفل الفضلى. ويجب أن يكون إجراء المصالح الفضلى جزءاً من مجموعة شاملة لحماية الطفل بدعم من الشركاء الدوليين والشركاء من المجتمع المدني حيثما لا تكون القدرات الوطنية لإجراء عملية تقييم المصالح الفضلى تسير بشكل عملي كلياً. *والجزء ٦ من دليل المنظمة الدولية للهجرة لحماية ومساعدة المهاجرين المعرضين للعنف والاستغلال والاعتداء* يوفر مزيداً من المعلومات عن كيفية تطبيق مبدأ المصالح الفضلى بأحسن ما يمكن في الممارسة العملية.

حماية حقوق الطفل أثناء عملية تحديد الهوية والتسجيل	الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم	الأطفال في الأسر
تحديد أوجه الضعف الفردية. إجراء تقييم للمصالح الفضلى عند تحديد الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم أو الأطفال في الأسر الذين تبدو عليهم عوامل خطر من قبيل الاعتداء أو العنف أو الاستغلال.	✓	✓
الإحالة إلى سلطات حماية الطفل. إحالة الأطفال الذين لا يرافقهم أحد المحددين في نقاط العبور أو في النقاط الحدودية في بلد مضيف أو في بلدانهم الأصلية إلى سلطات حماية الطفل أو سلطات الرعاية.	✓	
الوصول إلى وصي مؤهل. توفير إمكانية الوصول إلى وصي مؤهل أو مدرَّب وإلى ممثل قانوني يمكن أن يبني الطفل معه علاقة ثقة وإجراء استعراض عام لأنشطة الطفل وإعطاء الموافقة على قرارات التعليم والحياة الاجتماعية. ويجب أن يُعيَّن الوصي من خلال عملية إدارية أو قضائية.	✓	
تقييم آمن وميسور. توفير إمكانية الوصول إلى المأوى الآمن والتعليم والخدمات الصحية، بما في ذلك التخطيط لما قبل المغادرة ومراعاة ظروف العائلة والعلاقات الاجتماعية[٦٩].	✓	✓
توفير الرعاية الملائمة. تأمين مكان إقامة ملائم مستقل عن المهاجرين أو العائدين الكبار للأطفال المهاجرين الذين لا يرافقهم أحد والمنفصلين عن ذويهم. وتحديد الأولويات في الرعاية البديلة القائمة على الأسرة وحظر احتجاز الأطفال المهاجرون في البلد المضيف.	✓	
تقفي أثر الأسرة في أقرب وقت ممكن. بالنسبة للأطفال المهاجرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم يجب تقفي أثر الاسرة فوراً وتقييم لمّ شملها إذا ثبت أن ذلك يخدم مصالح الطفل الفضلى[٧٠].	✓	

٦٩ ناتاليا آلونسو كانو وإيرينا تودوروفا، *«نحو الامتثال لحقوق الطفل في العودة والهجرة من جديد، الممارسة في مجال سياسات الهجرة: عدد خاص بشأن العودة والهجرة من جديد»*. المجلد التاسع، العدد ١، كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ٢٠١٩؛ الصفحات ١٥-٢١.

٧٠ يجب إجراء تقييم لتقفي أثر الأسرة ما لم يتقرر أن ذلك لا يخدم مصالح الطفل الفضلى. انظر: المفوضية الأوروبية، *«دراسة مقارنة بشأن الممارسات في مجال عودة القصّر»* (٢٠١١)؛ الصفحة ١٦٦.

تحديد المصالح الفضلى. للعودة مضاعفات طويلة الأجل على بقاء الطفل ورفاهه ولا بد من إخضاعها لتحديد للمصالح الفضلى. وتقييم المصالح الفضلى يؤدي إلى تحديد هذه المصالح في الحالات التي يكون فيها الطفل بحاجة إلى حل مستدام. ويجب أن يتم ذلك في البلد المضيف قبل العودة ولكن يجب أن يوجه أيضاً رعاية الأطفال العائدين في الأجل الطويل المحددين في البلد الأصلي. ويجب أن يقوم مدير الحالة لتقييم المصالح الفضلى بدعوة المرشد الاجتماعي والوصي والممثل القانوني والأخصائي في علم نفس الأطفال وغيرهم من الفاعلين والجهات المعنية ذات الصلة في مجال حماية الطفل إلى اجتماع يُسهم في إيجاد حل مستدام. ويجب أن يكون موثقاً ويبحث التدابير الفورية والمؤقتة والطويلة الأجل ويشمل مشاركة الطفل.	✓	✓
تيسير مشاركة الطفل وفهمه. حيثما لا يوافق الطفل على عملية تحديد للمصالح الفضلى يخلص إلى أن العودة هي أفضل حلّ مستدام يجب أن يتلقى الطفل دعماً لفهم الوضع والخيارات المتاحة[٧١] . ويجب أن تتاح له فرصة الوصول إلى عملية طعن ومراجعة للقرار. ويجب إبقاء الأطفال في الأسر على علم بكل مرحلة من مراحل العملية ويجب أن تؤخذ آراؤهم بعين الاعتبار بما يتفق مع سنهم ودرجة نضجهم.	✓	✓
تقرير تحديد المصالح الفضلى. يقوم مدير تحديد المصالح الفضلى، بالاستناد إلى المعلومات المجمّعة من تقييم البلد الأصلي وتقرير الدراسة المنزلية فيما يخص الأطفال غير المصحوبين ومن سائر الخبراء العاملين مع الطفل من قبيل المرشدين الاجتماعيين والأوصياء، بصياغة تقرير تحديد المصالح الفضلى الذي يجب أن يعرض أيضاً تنفيذ الحل المستدام. وأثناء هذه العملية يجب أن تستمر عملية تبادل المعلومات بين البلد المضيف والبلد الأصلي والجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل والرعاية الاجتماعية. ويجب أن تتقيد المعلومات المتبادَلة بين السلطات الوطنية بالبروتوكولات عبر الوطنية لتبادل البيانات، بما في ذلك سرية البيانات والخصوصية.	✓	✓

٧١ وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالحقوق الأساسية، *«عودة الأطفال غير المصحوبين: اعتبارات الحقوق الأساسية»* (فيينا، ٢٠١٩).

دراسة الحالة ١ : التوصل إلى حل مستدام يستند إلى تحديد المصالح الفضلى في البلد الأصلي: إثيوبيا.

يغادر أطفال عديدون في إثيوبيا بيوتهم لمجموعة متنوعة من الأسباب من بينها الفقر والاضطهاد، والقوانين الاجتماعية التمييزية القائمة على نوع الجنس، وضغط النظراء، والاضطرار إلى دعم الأسرة أو التخفيف من أعبائها، والتطلعات التي يشعر الأطفال بأنه لا يمكنهم تحقيقها في قريتهم. فهم يسافرون عبر طرق هجرة يمكن أن تعرضهم لخطر العنف والاعتداء والاستغلال، بما في ذلك الاتجار بالأطفال. وفي منطقة تيغري سُجّلت مغادرة ٣٦٠ طفلاً تركوا مقاطعة («وريدا») معينة في نهاية عام ٢٠١٩. وكان هدف هؤلاء الأطفال الهجرة إلى المملكة العربية السعودية عبر جيبوتي واليمن. والعديد منهم تم اعتراض سبيلهم أثناء العبور إلى اليمن وتمت مساعدتهم على العودة إلى إثيوبيا أو إرغامهم على ذلك. وقامت سلطات إنفاذ القانون باعتراض سبيل مراهقَين انضما إلى مهاجرين آخرين في محاولة للتوجه إلى المملكة العربية السعودية قبل بداية رحلتهم إلى اليمن وتم نقلهم إلى مأوى للصليب الأحمر بجيبوتي.

وانطلاقاً من المأوى بجيبوتي قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة لنقل المراهقين لتيسير عودتهم إلى أديس أبابا، كجزء من عودتهم الطوعية وبرنامج إعادة إدماجهم. ووفّر مركز العبور التابع للمنظمة الدولية للهجرة الاستقبال لتوفير المأوى المؤقت والدعم وخدمات حماية الطفل بدعم إضافي من اليونيسيف. وفي مركز العبور بأديس أبابا، وبعد استقبال الأطفال رهناً بكمية ونوعية المعلومات المتبادَلة مسبقاً في بعثة المنظمة الدولية للهجرة، يتم النظر في مواصفات كل طفل للتأكد من البيانات المتوفرة عنه. وبعد عملية التحديد وتبين المواصفات وإسداء المشورة بشأن الحالة التي يقوم بها مرشد اجتماعي، يُجرى تقييم لاحتياجات الطفل في الأجل القصير والمتوسط والطويل بما يشمل تقفي أثر الأسرة، بما يفضي إلى عملية تحديد للمصالح الفضلى. وكانت النتيجة التي خلصت إليها عملية تحديد المصالح الفضلى للمراهقَين، التي تمت من خلال عملية فردية، لمّ شمل الأسرة.

وتمت مرافقة المراهقَين إلى وحدتهم الإدارية (كيبيلي) (وهي أصغر وحدة إدارية في إثيوبيا) من قِبل مرشد اجتماعي من مركز العبور واستقبلهما مرشد اجتماعي من قريتهما تأكد من أصلهما واتصل بأسرتيهما عن طريق المرشد الاجتماعي بالقرية. وتم لمّ شمل الطفلين بأسرتيهما وتم تسليم ملفي حالتيهما إلى المرشد الاجتماعي المحلي لأغراض متابعة وتنفيذ خطتي رعايتهما.

وقام المرشد الاجتماعي قبل كل شيء بتقييم كيفية استيطان الطفلين مجدداً مع أسرتيهما ثم قام بعد ذلك بمتابعة خطتي رعايتهما. وكان أحد المراهقين يرغب في فتح كشك صغير بمنطقة السوق فيما أبدى المراهق الثاني رغبته في تربية الماعز على نطاق صغير. واطلع المرشد الاجتماعي على معايير الأسرة للحصول على قروض صغيرة واتصل بائتلاف المجتمع المحلي للرعاية لتمويل المشروعين المقترحين. وائتلافات المجتمعات المحلية هياكل طوعية على مستوى المجتمع المحلي على نطاق القرية يوفر الدعم لأفراد المجموعة المحلية الذي يتبيّن أنهم في وضع هشاشة، بما في ذلك القروض والهبات للأنشطة على صعيد الاقتصاد الجزئي[٧٢]. والائتلافات المجتمعية جزء من هياكل حماية الطفل الأقل رسمية على مستوى المجتمع المحلي في إثيوبيا وتدعم وتشرف عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إثيوبيا.

نصائح للنجاح:

- تعزيز تعاون الجهات المعنية في دعم التحديد والتقييم الآنيين.
- إشراك المرشدين الاجتماعيين على مستوى المجتمع المحلي في تنفيذ عمليات المساعدة والرصد والمتابعة فيما يتصل بإعادة الإدماج نظراً لوثاقة صلتها بالمجتمع المحلي ودورها الحيوي في تحديد وتيسير الدعم المتاح للأطفال الضعفاء في المجتمع المحلي.
- تيسير مشاركة الطفل في كامل عملية العودة وإعادة الإدماج.
- إشراك هياكل حماية الطفل الأقل رسمية في تطوير السياقات على مستوى المجتمع المحلي لتعزيز أبعاد إعادة الإدماج الاقتصادية والاجتماعية والنفسية - الاجتماعية.

٧٢ ائتلافات الرعاية المجتمعية: منظمات مجتمعية تكونها مجوعة من الأفراد أو المنظمات لتوفير الرعاية والدعم لضعفاء الحال. والهدف من هذه الائتلافات هو تشجيع قيام مجتمعات محلية قادرة على التكيف تطور استراتيجيات محلية وتحدد الموارد وتحول دون الاستضعاف والهشاشة على مستوى المجتمع المحلي، وتعزيز رأس المال الاجتماعي وتشجيع التغيرات في القواعد الاجتماعية. ومن بين أهداف الائتلافات المجتمعية المحددة ما يلي: تعزيز القدرات الاقتصادية لدى الضعفاء وتعزيز رأس المال الاجتماعي لتشجيع الدعم المتبادَل وتعزيز التغير في القواعد الاجتماعية، ودعم الضعفاء في التمتع بالخدمات الاجتماعية الأساسية والحماية الاجتماعية والخدمات القانونية، وتعبئة الموارد المحلية ودعم مساعي التنمية. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بحكومة إثيوبيا، الإطار الاستراتيجي الوطني لائتلافات الرعاية المجتمعية، من إعداد *مركز خدمات تطوير المشاريع والبحوث في مجال التنمية*، أديس أبابا، إثيوبيا (آب/ أغسطس، ٢٠١٨).

٦-٢-٢-٣ تخطيط إعادة الإدماج

إعادة الإدماج ليست عملية تحدث مرة واحدة وإنما هي عملية أطول أجلاً تتطلب دعماً مكثفاً للإعداد والمتابعة[٧٣] . ويجب أن يشكل التخطيط الأساسي لإعادة الإدماج الأساس الذي يجب أن يقوم عليه قرار العودة وتعجيل تنفيذ القرار عندما يتبين أن العودة تخدم مصالح الطفل الفضلى. ويجب أن توضع خطة إعادة الإدماج المفصّلة بتنسيق مع الطفل والأسرة في البلد الأصلي، ويقوم بذلك المرشد الاجتماعي أو مدير الحالة أو منظمة توفير الخدمات المسؤولة عن الاستقبال. ولا بد من توخي الحذر وتوفير معلومات دقيقة عن الخدمات المتاحة بالاستناد إلى مسح الخدمات والجهات المعنية. والاعتبارات التالية موصى بها أثناء عملية تخطيط إعادة الإدماج التي يجب من الناحية المثالية أن تبدأ في البلد المضيف ولكن يمكن أن تتم أيضاً في البلد الأصلي في حالة العودة القسرية (*انظر الفصل ١*، قائمة مرجعية بالاعتبارات الرئيسية بشأن المسائل المحددة المراد استكشافها).

حماية حقوق الطفل أثناء عملية تخطيط إعادة الإدماج	الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم	الأطفال في الأسر
صون الأطفال. يجب تأمين ذلك قبل عملية العودة وإعادة الإدماج وأثناءها.	✓	✓
الاتصالات عبر الحدود بين البلد المضيف والبلد الأصلي. إن التواصل عبر الحدود ييسر عملية إدارة الحالات ويسجل بداية المساعدة على إعادة الإدماج	✓	✓
توفير معلومات دقيقة عن خيارات إعادة الإدماج والأوضاع في البلد الأصلي.	✓	✓
مناقشة وتأكيد رغبات واحتياجات الطفل العائد وأسرته، بما يشمل الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والنفسي - الاجتماعي. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التدريب الاقتصادي والمهني، والحصول على التعليم، والتمتع بالرعاية الصحية والسكن والخدمات الاجتماعية والوثائق والأغذية والماء والخدمات النفسية - الاجتماعية.	✓	✓
تحديد من يجب أن يلبي الاحتياجات المحددة وما الذي يجب أن يحدث لتلبيتها ومتى يجب أن تتم الإجراءات.	✓	✓
تأكيد أن الأسرة والبيت **مأمونان للطفل** وتحري أية أوضاع عنف واعتداء في الحاضر أو الماضي.	✓	✓
استعراض علاقات الطفل العائلية وعلاقات قرابته، بما في ذلك طول المدة وآثار الفصل بالنسبة للأطفال غير المصحوبين وطاقات الأولياء ومقدمي الرعاية وغير ذلك من العلاقات الوثيقة.	✓	✓
مراعاة حق الطفل في الهوية وحقه في التنمية، من قبيل اتخاذ الإجراءات لتلبية احتياجاته البدنية واحتياجاته في مجال الصحة العقلية والحصول على التعليم والتدريب المهني للأطفال الأكبر سناً، بما يتفق مع سنهم وجنسهم وغير ذلك من الخصائص المميزة لهم والمشاركة في الأنشطة الترفيهية بما يتماشى مع سن الطفل ونوع جنسه وغير ذلك من الخصائص المميزة له، وخلفيته اللغوية وتربيته الثقافية.	✓	✓
المراعاة الفعلية لوجهات نظر الطفل، بما يشمل توفير معلومات آنية ودقيقة وتقييم فهم الطفل ودرجة نضجه ومدى الأهمية التي يجب إعطاؤها لوجهات نظره.	✓	✓
النظر في الدعم الفوري القصير الأجل (مرة واحدة أو على مدى عدة أسابيع) مقابل التخطيط الطويل الأجل (عدة أشهر أو سنة إلى سنتين) مع النص على الرصد الدوري الذي يقوم تواتره على مستوى المخاطر واحتياجات الطفل.	✓	✓

٧٣ إيميلي دلاب وجوانا ويدج، *«مبادئ توجيهية بشأن إعادة إدماج الأطفال»*، الصفحة ٧. الفريق المشترك بين الوكالات المعني بإعادة إدماج الأطفال (٢٠١٦).

يجب، متى أمكن ذلك، أن يوقّع الأطفال والأسر على خطة إعادة الإدماج ويجب أن يحصلوا على نُسخ من أجل المتابعة. والعناصر المكوّنة لخطة إعادة الإدماج يجب أن تشمل المساعدة الفورية من قبيل تلبية الاحتياجات الأساسية والمساعدة الطبية والمساعدة النقدية والدعم الطويل الأجل المركّز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية - الاجتماعية (*انظر المرفق ٣* بالدليل الذي يعرض نموذجاً لخطة إعادة الإدماج).

المساعدة على إعادة الإدماج الاقتصادية

يمكن أن يواجه العائدون من الأطفال والأسر تحديات عدة لدى العودة بسبب المسائل الأمنية أو التجنيد المحتمل أو الاسترقاق على أيدي مجموعات مسلحة والشروط الممكنة لسداد الديون المتكبّدة من أجل السفر وضعف إمكانيات الوصول إلى التعليم وفرص كسب سبل العيش، من بين مشاغل عديدة أخرى. وقد تم التشديد على قدرة الوالدين على المواجهة على أنها عامل رئيسي بالنسبة للأسر التي تتلقى مساعدة من أجل العودة الطوعية ومساعدة لأغراض إعادة الإدماج بالنسبة للذين يتعاملون بشكل أفضل مع الظروف المحفوفة بالتحديات لدى العودة. ويلاحَظ أنه إذا كان الأولياء قادرين على التكيف فإن أطفالهم ينزعون إلى التعامل بشكل أفضل مع الوضع. والمساعدة على إعادة الإدماج الاقتصادية يمكن أن تشجع القدرة على التكيف من خلال خلق أو تعزيز أنشطة مدرة للدخل وإتاحة فرص للتمويل البالغ الصغر، والمبادرات الجماعية أو المجتمعية، والتوظيف، وتطوير المهارات، والتدريب المهني. وبالنسبة للشباب الذين كانوا يعملون قبل العودة أو الشباب الذين هم في سن العمل ويرغبون في المشاركة في أنشطة مدرة للدخل، يمكن توفير منحة لإعادة الإدماج تحتاج إلى تقييم بعناية. وعموماً يجب أن يكمّل المساعدة الاقتصادية على إعادة الإدماج رأسمال تكميلي للمشاريع العائلية القائمة أو مساعدة الأسر على إقامة نشاط مُدر للدخل. ويمكن أن تشمل أيضاً التوظيف. ويجب أن تكون تدابير إعادة الإدماج الاقتصادية متلائمة مع احتياجات العائد ومهاراته الخاصة، ومع سوق العمل المحلية، ومع السياق الاجتماعي والموارد المتاحة، ويجب أن ترافقها حياة اجتماعية صحية وحالة نفسية - اجتماعية سليمة (*انظر الوحدة ٢، الفصل ٢-٤* لتكوين فكرة عامة على مختلف أنواع إعادة الإدماج الاقتصادية).

المساعدة الاجتماعية على إعادة الإدماج

تشمل المساعدة على إعادة الإدماج الاجتماعية المساعدة المباشرة والإحالة إلى الخدمات الملائمة مع الاسترشاد بآليات الإحالة الرسمية وغير الرسمية، الوطنية أو المحلية أو المجتمعية. وهي تشمل السكن والتعليم والدعم الاجتماعي والحصول على الرعاية الصحية والتسجيل عند الولادة والوثائق القانونية وتطوير المهارات والخدمات القانونية ومخططات الحماية الاجتماعية ورعاية الأطفال والتدابير الأمنية الخاصة وخيارات الرعاية المؤقتة والبديلة وتقفي أثر الأُسر ولمّ شمل الأُسر ودروس تربية الأطفال والوصول إلى العدالة (*انظر الوحدة ٢، الفصل ٢-٥* لتكوين فكرة عامة عن مختلف أنواع المساعدة الاجتماعية الموصى بها لوضع خطة لإعادة الإدماج).

المساعدة على إعادة الإدماج النفسية - الاجتماعية على المستوى الفردي

تقديم دعم الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي عنصر حيوي من العناصر المكوّنة للمساعدة على إعادة الإدماج ويشمل الأنشطة على المستويات الفردي والعائلي والمجتمعي. والكرب الذي يحدث بسبب الهجرة أو أثناءها يمكن أن يؤثر على قدرة الأطفال على التأقلم، ولو بشكل مؤقت فقط. وخدمات الصحة العقلية والرعاية النفسية - الاجتماعية تمكّن الأطفال من المشاركة في عملية إعادة الإدماج وتمنحهم الأداة والفضاء اللازمين للتعافي بعد فترات الكرب أو الانفصال. وسيحتاج مختلف الأطفال إلى مستويات متفاوتة من الدعم في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي، وقد يحتاج عدد قليل من الأطفال إلى تدخلات متخصصة في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي. وتتراوح الاحتياجات في هذا المجال بين الخدمات الأساسية التي يمكن توفيرها على أساس أشمل والخدمات المتخصصة للأشخاص الذين يعانون من مشاكل سابقة أو ناشئة في مجال الصحة العقلية. ومعظم الأشخاص إذا ما وُفّر لهم مناخ آمن ومحمي وراعٍ بعد فترة كرب سيكونون قادرين على العودة إلى سابق عهدهم إذا ما أُعطوا بعض الوقت.

ويجب ألا يكون التركيز على توفير خدمات متخصصة فورية وإنما على تعزيز القدرة على التكيف من خلال أنشطة ملائمة وتشجيع إيجاد بيئة هادفة.

٦-٢-٢-٤ تنفيذ خطة إعادة الإدماج

يُعد توخي نهج محوره الأسرة يحدد احتياجات الطفل ويركّز على تعزيز قدرات الأسرة لحماية الطفل ورعايته أمراً حيوياً لتحقيق إعادة الإدماج المستدامة. ومن الناحية المثالية يجب أن تبدأ المساعدة على إعادة الإدماج في البلد المضيف وتتواصل بطريقة مترابطة في البلد الأصلي من خلال تبادل التقييمات الأولية ووثائق الهوية والتعليم والمهارات والشهادات، حسب الاقتضاء. غير أن التقييم وخطة إعادة الإدماج يجب أن يراعيا مرحلة رحلة الهجرة التي تحدد انتماء الطفل، سواء أكان ذلك في مرحلة العبور أو في البلد المضيف أو لدى العودة إلى البلد الأصلي.

والمرشد الاجتماعي أو مدير الحالة أو المرشد المعني بالحالة المعيّن يجب أن يعمل مع الطفل والأسرة في جميع خطوات إدارة الحالة ما لم يوصَ بتوصيف محدد أثناء عملية وما لم يكن الطفل والأسرة غير راضيين بالمرشد المعني بالحالة. وفي نهاية المطاف فإن مدير الحالة أو المرشد الاجتماعي مسؤول عن متابعة خطة الحالة وتوفر الخدمات للتأكد من تلبية احتياجات الطفل.

حماية حقوق الطفل أثناء عملية تخطيط إعادة الإدماج	الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم	الأطفال في الأسر
الخدمات المباشرة، من قبيل الدعم النفسي - الاجتماعي أو برامج تعلم تربية الأطفال، يمكن أن يوفرها المرشد الاجتماعي أو مدير الحالة أو العامل المعني بالحالة أو يمكن الحصول عليها من خلال الإحالة إلى موفري الخدمات المتاحين.	✓	✓
تيسير المشاورات الروتينية المراعية لمصالح الطفل مع الطفل والأسرة لاستعراض الإجراءات والتقدم المحرز.	✓	✓
إحالة الأطفال والأسر إلى الدوائر المختصة بما يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية - الاجتماعية المقترحة في خطة إعادة الإدماج.	✓	✓
التدريب الاقتصادي والمهني. إذا اعتُبرت المساعدة الاقتصادية خيار دعم ملائماً يجب توفير الدعم في مجال الدخل للأسر (أو للطفل مباشرة رهناً بسنه ورهناً بالتشريعات والسياسات السارية) من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لمعالجة المحركات المتعددة لأوجه ضعف الأسرة - الطفل التي يمكن أن تساهم في تفاقم الأسباب الجذرية للانفصال عن الأسرة أو تتسبب في الهجرة غير الشرعية.	✓	✓
التمتع بالرعاية الصحية. مساعدة الأطفال والأسر على الحصول على المساعدة الطبية اللازمة.	✓	✓
الحصول على الوثائق. ومساعدة الأطفال والأسر على الحصول على وثائق التسجيل المدني والحالة المدنية من قبيل التسجيل عند الولادة وغير ذلك من الوثائق اللازمة مثل نسخ السجل الدراسي.	✓	✓
التحديث الآني بخصوص الخدمات القائمة آليات وشبكات الإحالة، إلى جانب مسارات الإحالة الموثّقة ومراكز التنسيق، لتيسير الوصول إلى الخدمات المناسبة.	✓	✓
السرية والخصوصية ميجب الحفاظ عليهما من خلال إجراءات وبروتوكولات تشغيل موحّدة متفق عليها بين شركاء الإحالة، بما في ذلك الحصول على الموافقة من الطفل والأسرة لتبادل المعلومات لأغراض الإحالة مع الدوائر ذات الصلة وتحويل ملفات الحالات.	✓	✓

الدعم الذي يستهدف حالات الضعف المعقدة. تقييم وتوفير دعم إضافي محدد كهدف ومتخصص للأطفال ذوي أوجه الضعف المتقاطعة من قبيل الأطفال غير المصحوبين أو الأطفال المنفصلين عن ذويهم، والمراهقات، والمراهقات الحوامل والأمهات في سن المراهقة، والأمهات اللاتي تعرضن للاتجار والعنف والاعتداء والاستغلال، والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز، والأطفال ذوي الإعاقة وغيرهم من الأطفال الذين لهم احتياجات معقّدة[٧٤].	✓	✓

٦-٢-٢-٥ المتابعة والاستعراض

الغرض من المتابعة والاستعراض هو التأكد من أن خطة الحالة يجري تنفيذها طبقاً للإجراءات المتفق عليها وتلبي احتياجات الطفل والأسرة. والمتابعة والاستعراض يجب أن يُجريا بشكل روتيني مع الطفل والأسرة وغير ذلك من الجهات المعنية لاستعراض التقدم المحرز، وتأكيد توفير الخدمات، وتحديد الثغرات، وتقييم ما إذا كانت خطة إعادة الإدماج مستمرة في تلبية احتياجات الطفل، والقيام عند اللزوم باستعراض وتعديل الإجراءات المتفق عليها. وسيتوقف تواتر المتابعة والاستعراض على مستوى المخاطر وعلى ما إذا كانت عملية إدارة الحالة تركّز على إجراءات فورية أو مؤقتة أو طويلة الأجل. ويمكن أن تتم المتابعة في أحيان كثيرة بتواتر يمكن أن يكون على أساس يومي، في حين أن الاستعراض يتم على مدى فترة من الزمن تتراوح بين عدة أشهر وعامين أو أكثر ويشمل نهجاً متعدد القطاعات ومشتركاً بين الوكالات. والمتابعة يمكن أن تُجرى من خلال مكالمات هاتفية أو اجتماعات مع الطفل والأسرة أو زيارات منزلية؛ أو من خلال آليات مجتمعية لدعم الطفل مثل المرشد الصحي أو المدرس أو العامل المجتمعي. ويوفّر الاستعراض فرصة للطفل ومدير الحالة والمشرف لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ ولتقييم ما إذا كان الطفل أو الأسرة بحاجة إلى خدمات إضافية أو خدمات متنوعة متباينة.

ويمكن تكييف المتابعة والاستعراض مع تقدم إدارة الحالة وتحسّن حالة الطفل. ويبين الجدول أدناه الإجراءات التي يمكن أن تخضع لمتابعة واستعراض دوريين.

المتابعة والاستعراض	الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم	الأطفال في الأسر
مشاورات روتينية مراعية لمصالح الطفل. يجب أن ييسر المرشد الاجتماعي أو العامل المعني بالحالة إجراء مشاورات روتينية تراعي مصالح الطفل مع الطفل والأسرة لاستعراض الإجراءات والتقدم المحرز.	✓	✓
تحسين البيئة المنزلية. دعم الأوليات في تنفيذ الاستراتيجيات والمعارف المكتسبة في دروس تربية الأطفال بما يؤدي إلى تحسّن في البيئة المنزلية.	✓	✓
التدريب الاقتصادي والمهني. يجب أن يستعرض العامل المعني بالحالة بانتظام حالة النشاط المدر للدخل أو التدريب المهني والتكيف معها.	✓	✓
التمتع بالرعاية الصحية. يتمتع الأطفال وتتمتع الأسر بإمكانية الحصول على المساعدة الطبية اللازمة أو يكونون قد أبلغوا عن وجود حواجز يجري التطرق لها.	✓	✓

٧٤ الدورة الرابعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٦ تموز/ يوليه ٢٠١٩. *«تقرير الأمين العام، حالة اتفاقية حقوق الطفل: تعزيز وحماية حقوق الطفل»* (الأمم المتحدة، نيويورك).

الحصول على الوثائق. بإمكان الأولياء الوصول إلى مكتب إحصاءات السجل المدني والإحصاءات الحيوية للحصول على شهادات الولادة وغير ذلك من وثائق الحالة المدنية، وإلى المكاتب الأخرى من أجل الحصول على الوثائق ذات الصلة مثل نسخ السجلات المدرسية.	✓	✓
التقييم المستمر. النظر في تخطيط الدعم الفوري القصير الأجل (لمرة واحدة أو لعدة أسابيع) فضلاً عن الدعم الطويل الأجل (عدة أشهر أو ما بين سنة وسنتين) مع اشتراط القيام برصد دوري يقوم تواتره على مستوى الخطر واحتياجات الطفل. ويجب تقييم واستعراض المخاطر القائمة والناشئة للطفل والأسرة.	✓	✓

٦-٢-٢-٦ إنهاء الحالة

يحصل إنهاء الحالة عندما تكون عملية إعادة إدماج الطفل والأسرة قد اكتملت وتكون الرعاية والحماية الملائمتان قد تحددتا وأن العملية جارية وأنه لا توجد أية مشاغل إضافية أخرى. ويمكن أيضاً إنهاء الحالة في الحالات التالية:

- لم يعد الطفل ولم تعد الأسرة بحاجة إلى دعم.
- قد بلغ الطفل سن الثامنة عشرة. غير أنه من الموصى به أن يُحسب حساب مرحلة انتقالية ومرحلة ربط بسبل عيش مستقلة وخدمات أخرى.
- وفاة الطفل.

إنهاء الحالة يجب أن يأذن به مدير الحالة وهو يتطلب استمرار زيارات الرصد بعد ذلك لمدة ثلاثة أشهر على الأقل رهناً بدرجة تعقد الحالة. ويجب أن تُخزّن ملفات وسجلات الحالة بطريقة آمنة ومأمونة لفترة محددة من الزمن وفقاً لبروتوكولات الوكالات القائمة والتشريعات الوطنية.

دراسة الحالة ٢ : المساعدة على إعادة الإدماج متعددة الأبعاد للأطفال العائدين في كوت ديفوار

في كوت ديفوار تساعد المنظمة الدولية للهجرة بانتظام الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم والأطفال العائدين مع والديهم، وكذلك الأمهات غير المتزوجات. وفي الفترة ما بين أيار/ مايو ٢٠١٧ وآب/ أغسطس ٢٠٢٠ ساعدت المنظمة ٥٣٩ طفلاً عائدين مع والديهم و١٦٢ طفلاً غير مصحوبين ومنفصلين عن ذويهم، ما يمثل نسبة ١١ في المائة من إجمالي عدد العائدين الذين تمت مساعدتهم من خلال المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة لحماية المهاجرين وإعادة إدماجهم.

وبالنسبة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم يتم اللجوء إلى إجراء المصالح الفضلى وتقفي أثر الأسرة قبل عودة الطفل إلى كوت ديفوار. ولدى وصول الأطفال وبعد لمّ شملهم مع والديهم أو الأوصياء عليهم تقوم أفرقة المنظمة المعنية بالحماية وإعادة الإدماج بتمحيص الوالدين والأطفال من خلال جلسات مشورة لفهم وضع الأسرة. وكجزء من هذا المشروع، وأثناء جلسات المشورة هذه، يعمل الطفل والآباء وموظفو المنظمة معاً لاستنباط خطة لإعادة الإدماج تتميز بالشمولية وتبحث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية - الاجتماعية ليس فقط للطفل وإنما أيضاً للأسرة بأكملها.

أما فيما يتعلق بالبُعد الاجتماعي، الذي غالباً ما يكون الأكثر إلحاحاً والأشد حاجة، فإن موظفي المنظمة يقومون بمساعدة الأطفال وأسرهم على التمتع بالخدمات الطبية حسب اللزوم، عن طريق طبيب تابع للمنظمة، ويمكن أن تتم الإحالة إلى أخصائيين. وهناك مأوى مخصص متاح للأطفال غير المصحوبين الذين لا يمكنهم الالتحاق بوالديهم فوراً. وإذا ما رغبت أسرة عائدة في العثور على سكن بإمكان المنظمة أن تساعد على تغطية ودائع الضمان وإيجار الأشهر الثلاثة الأولى. ويساعد موظفو المنظمة أيضاً في تسجيل الأطفال بالمدارس، وتغطي المنظمة في حالات عديدة الرسوم المدرسية لبضعة أعوام مرة واحدة بحيث يكون من الأرجح أن يبقى الأطفال في المدرسة.

وفيما يتصل بالبعد الاقتصادي يعمل موظفو المنظمة مع أولياء الأطفال على بحث أنشطة مدرة للدخل أو تكميل الأنشطة القائمة. والشبان الذين يرغبون في كسب دخل عوضاً عن الدراسة يُشجعون على المشاركة في تدريب مهني في قطاعات تبيَّن أنها واعدة من قبيل الميكانيكا أو الزراعة، وذلك بعد عملية مسح أولي.

وفيما يتعلق بالبُعد النفسي - الاجتماعي، نُظمت دورات تربوية نفسانية جماعية للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم العائدين في أبيدجان ودالوا بالإضافة إلى دورات فردية مع أخصائي في علم النفس تابع للمنظمة. وهذه الدورات تتيح الفرصة لتوفير فضاء آمن لإقامة حوار مفتوح ومناقشات حرة حول التحديات والتطلعات وخطط المستقبل والتعليم والصعوبات النفسية - الاجتماعية، ولها ميزة تعزيز آليات دعم النظراء والقدرة على التكيف. ونظمت أيضاً أفرقة نفسية - اجتماعية، شملت أساليب علاج قائمة على الفن والإبداع من قبيل دورات الرسم الجماعية، لصالح القصّر المصحوبين بذويهم (في سن ما بين ثلاثة أعوام و١٢ عاماً) ووالديهم.

وحُددت الأمهات غير المتزوجات والحوامل على أنهن يشكلن مجموعة ضعيفة بشكل خاص، ذلك أنهن غالباً ما يعدن بأطفال صغار جداً وبالتالي تتطلب حالتهن إدارة أكثر كثافة. وعلى سبيل المثال تزودّهن المنظمة بطواقم لأطفالهن الصغار وتساعدهن على تغطية تكاليف رعاية الأطفال بتمكين الأمهات من العمل.

ومتابعة الأطفال والوالدين يقوم بها بانتظام فريق مشترك تابع للمنظمة معني بالحماية وإعادة الإدماج.

نصائح للنجاح:

- وضع خطة لإعادة الإدماج تراعي كامل الأسرة المعيشية التي يعيش الطفل فيها؛
- التشديد على البُعد النفسي - الاجتماعي الذي يمكن أن يؤثر تأثيراً إيجابياً على أبعاد إعادة الإدماج الأخرى؛
- إقامة شبكة من الشركاء والخدمات في المناطق التي تشهد نسبة عالية من حالات العودة، لتيسير الإحالة السريعة.

الفصل ٦-٣: المساعدة على إعادة الإدماج المراعية لمصالح الطفل على مستوى المجتمع المحلي

رسائل رئيسية:

- تسعى المساعدة المجتمعية الأساس على إعادة الإدماج إلى تلبية الاحتياجات والوقوف على أوجه الضعف والمشاغل لدى كل من العائدين ومجتمعهم المضيف، وتستخدم نقاط القوة والمهارات معتمدة على الموارد والكفاءات الموجودة بالفعل في المجتمع المحلي، ويمكن أن تخفف هذه المساعدة من حدة أي توتر محتمل أو معالجة التوتر الذي قد ينشأ بين العائدين والمجتمع المضيف وفي نفس الوقت تمكّن طاقات المجتمع المحلي من الدعم النشط لإعادة إدماج العائدين من الأطفال والأسر بشكل مستدام.
- تدخلات إعادة الإدماج التي تقودها المجتمعات المحلية (العائدون، والمجتمع المدني، وأصحاب العمل، وما إلى ذلك)، المصممة والمنفذة على المستوى المحلي (كل من العائدين وأفراد المجتمع المحلي المضيف) من الأرجح بكثير أن تكون ناجحة وأن تشجع الحوار والوئام الاجتماعي.
- يجب أن يعمل المرشد الاجتماعي أو مدير الحالة أو المنظمة الداعمة لإعادة الإدماج عن كثب مع أفراد المجتمع المحلي في سياق التدخلات التي يقودها المجتمع المحلي لتحسين مساعدة الأطفال العائدين إلى مناطق محددة.
- كلما كان التشديد أقوى على تعبئة أفراد المجتمع المحلي من أجل الرعاية أو توفير دعم النظراء أو إقامة شبكات مجتمعية من أجل الضعفاء أو الأسر أو موفّري الرعاية ازدادت قوة شبكة الإحالة العاملة على المستوى المجتمعي في مجال الخدمات الاجتماعية.

مقدمة

تدعم المساعدة على إعادة الإدماج المجتمعية الأساس البيئة المحيطة بالعائدين من الأطفال والأسر. وهي تشجع مشاركة الأطفال والأسر مع المجتمعات التي يعودون إليها لتلبية الاحتياجات ومعالجة المشاغل. وتتطرق المساعدة على إعادة الإدماج المجتمعية الأساس للاحتياجات وأوجه الضعف والمشاغل لدى كل من العائدين ومجتمعاتهم المضيفة، وتستخدم نقاط قوتهم وتبني مهاراتهم فيما يتصل بالموارد والكفاءات الموجودة بالفعل في المجتمع المحلي ويمكن أن تخفف من حدة أي توتر محتمل أو تعالج التوتر الذي قد ينشأ، بما يمكّن في نفس الوقت قدرات المجتمع المحلي على الدعم النشط لإعادة الإدماج المستدامة للعائدين من الأطفال والأسر. ويركّز الفصل الثالث من الوحدة على مختلف أساليب إشراك المجتمعات المحلية في حماية الأطفال وضمان حقوقهم وتشجيع مشاركتهم الهادفة في مختلف مناحي حياة المجتمع

٦-٣-١ تحديد حماية الطفل التي يقودها المجتمع المحلي وإشراك المجتمع المحلي فيها

فهم المجتمع المحلي والسياق الخاص الذي قد يعود فيه الأطفال والأسر حيوي لتخطيط إمكانية حصول الأطفال والأسر على الدعم لدى الوصول إلى المجتمع الأصلي. والمجتمع المحلي يمكن أن يُفهم أيضاً من النهج الإيكولوجي الذي يسلّم بأن كل طفل عائد يوجد ضمن منظومة جهات فاعلة يمكن إما أن تدعم إعادة إدماج الطفل أو تحول دونها. وهذه المنظومة يمكن مراعاتها لدى تصميم وتنفيذ المساعدة على إعادة الإدماج. وتشمل هذه المنظومة ما يلي:

- الأسرة والنظراء؛
- المجتمع المدني والمنظمات الدينية والمجتمعية الأساس؛
- القطاعان العام والخاص؛
- القواعد الاجتماعية.

بهذا الخصوص، يركّز النهج المراعي لمصالح الطفل تجاه المساعدة على إعادة الإدماج على المستوى المحلي على تفعيل وإشراك الهياكل المجتمعية الأساس لحماية الطفل بما يشمل آليات حماية الطفل الرسمية عن مبادرات الدعم النشط التي تعزّز وتمكّن الهياكل المجتمعية الأساس التي تسهم في توفير الخدمات للأطفال، من قبيل التعليم، والرعاية الصحية، والدعم النفسي - الاجتماعي. وتشمل أيضاً الدعم المالي للأنشطة التي تضم وتجمع بين العائدين والمجتمعات المضيفة (وبشكل خاص تلك التي تركّز تحديداً على الأطفال والشباب والأسر)، والمبادرات التي تعزز الوئام الاجتماعي وتيسر إدماج الأطفال العائدين وأسرهم.

وهياكل حماية الطفل الرسمية غالباً ما تدعمها المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. ومن جهة أخرى تركز النُهُج المجتمعية الأساس على التمكين المستمد من المجتمع المحلي، والحوارات على مستوى المجتمعات المحلية، وصنع القرار الذي يراعي وجهات نظر الطفل. وهي تتخذ أشكالاً مختلفة من قبيل لجان حماية الطفل، والقادة التقليديين، والجمعيات النسائية، ومنظمات الشباب. وميزة النُهُج المجتمعية الأساس هي أنها تولّد مستويات أعلى من إمساك المجتمعات المحلية بزمام الأمور وتساهم في تحديد معايير توفير الخدمات المتاحة. وهي تمكّن أيضاً بشكل عام من الوقاية من الإيذاء بشكل أكثر متانة واستدامة عن طريق الاعتماد على الموارد والكفاءات الموجودة بالفعل في المجتمع المحلي.

لقد أعد ائتلاف قدرة الطفل على التكيف *«دليلاً لدعم عمليات حماية الطفل المجتمعية الأساس»* و*«مجموعة مواد للممارسة التأملية»* التي تقدم توجيهات بشأن النُهُج المجتمعية الأساس المستدامة لحماية الطفل. ومجموعة المواد هذه تحدد المعايير التالية من أجل نهج مجتمعي الأساس لحماية الطفل[٧٥] ويمكن النظر في هذه المعايير لدى تصميم برمجة إعادة الإدماج وتنفيذها ورصدها ومتابعتها.

- يحدد المجتمع المحلي مسألة حماية الطفل المراد معالجتها (إعادة الإدماج)؛
- يقرر المجتمع المحلي كيفية معالجة هذه المسألة (النهج المتكامل)؛
- يقرر المجتمع المحلي القدرات والموارد المحلية المراد استخدامها؛
- يُصمم المجتمع المحلي الإجراءات المراد اتخاذها؛
- ينفذ المجتمع المحلي الإجراءات؛
- يجري المجتمع المحلي تقييمه الخاص للإجراء المتخذ؛
- الاعتماد المنخفض نسبياً على الميسرين أو الفاعلين الخارجيين؛
- مشاركة المجتمع المحلي الشاملة للجميع؛

٧٥ M. G. Wessells، *«دليل لدعم عمليات حماية الطفل المجتمعية الأساس»*، ائتلاف قدرة الطفل على التأقلم (نيويورك، ٢٠١٨).

- مستوى عالٍ من إمساك المجتمع المحلي بزمام الأمور؛
- الاعتماد إلى أدنى حد ممكن على الجهات الخارجية.

٦-٣-٢ التقييمات المجتمعية المراعية لمصالح الطفل

دليل المنظمة الدولية للهجرة بشأن إعادة الإدماج يقترح التركيز على محركات الهجرة وتصورات المجتمع المحلي وتحليل النظم الاقتصادية ومسح الجهات المعنية والخدمات القائمة فضلاً عن العوامل الاجتماعية - الديموغرافية المبيّنة في الجدول ٣-١ أدناه للمساعدة على التقييم أو العرض المجمل المتعمّق للسياق المراعي لمصالح الطفل. والتقييم أو العرض المجمل المجتمعي يساعد على تحديد المعايير لبرمجة إعادة الإدماج وتحديد نهج إعادة الإدماج المناسب. والتقييمات المجتمعية:

- تتيح فرصة للتقييم الشامل لمحيط الطفل فيما يتعدى الأسرة؛
- تبرز أوجه الضعف والقوة القائمة في المحيط وكيفية مساهمتها في إعادة الإدماج المستدامة أو إعاقتها لها؛
- تبقي التركيز على احتياجات الطفل فيما يتصل بنمائه وفي نفس الوقت جمع المعلومات عمّا هو موجود في المجتمعات المحلية لدعم نماء الطفل؛
- تحدد المخاطر المحتملة والتحديات التي تواجهها التدخلات المجتمعية التي يجب استعراضها بانتظام في حالة معالجتها؛
- تمثل طريقة جيدة لقياس وتقدير أي مصدر نزاع أو توتر محتمل بين العائدين من الأطفال والأسر والمجتمع المضيف؛
- التقييمات يجب استعراضها وتحديثها باستمرار بالتعاون مع الفاعلين المحليين لكي تعكس التغيرات والتحديات الجديدة والمخاطر أو الفرص الجديدة.

الجدول ٣-١ أسئلة بحث مقترحة للتحليل المتعمق للمجتمع المراعي لمصالح الطفل

المرحلة	أسئلة البحث المقترحة	أساليب جمع البيانات
كيف تُجرى التقييمات؟	**دوافع الهجرة** ١ - ما هو دور تنقل الأطفال في المجتمع المحلي (ماضياً وحاضراً)؟ ٢ - ما هي الدوافع الرئيسية التي تؤثر في هجرة الطفل والشاب والأسرة (الأبعاد الاقتصادية وأبعاد الحوكمة والأبعاد الاجتماعية والسياسية والبيئية والهيكلية والأمنية)؟ ٣ - ماهي الدوافع الشخصية للعودة وهل أن العودة طوعية؟ ٤ - ما هو دور صنع القرار الجماعي بشأن الهجرة؟ ٥ - ما هي الجهات الفاعلة الرئيسية التي تبلور اتخاذ قرار الهجرة؟ ٦ - ما هي العوامل التي تؤثر في الهجرة غير الشرعية بالنسبة للأطفال والأسر	• استعراض مكتبي • مناقشات مجموعات التركيز • دراسة استقصائية فردية
	برمجة إعادة الإدماج ٧ - ما هي العوامل التي تحول دون إعادة إدماج الطفل على المستويات الاقتصادي والاجتماعي والنفسي - الاجتماعي أو تشجع إعادة الإدماج هذه؟ ٨ - ما نوع الدعم الذي يحتاجه الأطفال وتحتاجه الأسر في مجال إعادة الإدماج من أجل تحقيق استدامة إعادة الإدماج (على المستويات الاقتصادي والاجتماعي والنفسي - الاجتماعي)؟ ٩ - ما هي الجهات الفاعلة المناسبة لتنفيذ هذه الأنشطة؟	• استعراض مكتبي • مناقشات مجموعات التركيز • دراسة استقصائية فردية

	تصورات المجتمع المحلي ١٠ - ما هي مصادر التوتر ومصادر رأس المال الاجتماعي في النظام الإيكولوجي؟ ١١ - ما هي نظرة أفراد المجتمع المحلي إلى بعضهم البعض؟ ١٢ - ما هي الأحداث الرئيسية التي بلورت هذا المجتمع المحلي في الماضي القريب والبعيد؟ ١٣ - ما هي مستويات الوعي والمواقف القائمة تجاه المهاجرين والأسر والأطفال والشباب العائدين؟ ١٤ - ما هي تصورات المجتمعات المحلية بخصوص المهاجرين والعائدين كجهات فاعلة في النظام الإيكولوجي؟ ١٥ - كيف يشرك أفراد المجتمع المحلي العائدين وكيف يشارك العائدون مع أفراد المجتمع المحلي؟	• استعراض مكتبي • مناقشات أفرقة تركيز • دراسة استقصائية فردية • مشاورات مجتمعية • مسح لماضي المجتمع المحلي
	تحليل النظم الاقتصادية ١٦ - تحديد الفرص الملموسة والفورية للتشغيل وتوليد الدخل والتشغيل الذاتي. ١٧ - تحديد الفرص الملموسة والفورية لتعزيز فرص الوصول إلى خدمات من نوعية جيدة وإلى الحماية الاجتماعية.	• استعراض مكتبي • مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين مع الفاعلين من الخواص • دراسة استقصائية فردية • تقييم سوق العمل
مسح الجهات المعنية والخدمات	١٨ - ما هي الجهات المعنية بشكل مباشر وغير مباشر المشاركة في تقديم الدعم في مجال إعادة الإدماج على المستويين الوطني والمحلي؟ ١٩ - كيف تتفاعل هذه الجهات وتنسق فيما بينها؟ ٢٠ - ما هي المشاريع المجتمعية الأساس القائمة التي لها صلة بإعادة الإدماج بشكل عام وإعادة إدماج الأطفال والشبان بشكل خاص؟ ٢١ - ما هي آليات الإحالة القائمة على مختلف المستويات (الفردي والمجتمعي والإقليمي والوطني والدولي) التي يمكن أن تدعم أنشطة إعادة الإدماج؟ ٢٢- ما هي الخدمات المتاحة للأطفال المهاجرين العائدين وأسرهم التي يمكن أن تدعم أنشطة إعادة الإدماج؟ ٢٣ - ما هي النُهُج التكميلية المتاحة؟ من يتولى تنفيذها؟ ٢٤ - هل هناك فرص لإقامة شراكات جديدة أو تعزيز الشراكات القائمة لدعم أنشطة إعادة الإدماج؟	• استعراض مكتبي • مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين
تقييم القدرات	ما هي الموارد البشرية والمالية المتاحة للجهات المعنية للتدخل في الأبعاد الثلاثة (الاقتصادي والاجتماعي والنفسي - الاجتماعي) وعلى المستويات الثلاثة (الفردي والمجتمعي والهيكلي) في مجال إعادة الإدماج؟ ماهي أنشطة بناء القدرات اللازمة من أجل قيام الشركاء بدعم فعال في توفير المساعدة على إعادة الإدماج؟	• مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين

المصدر: الوحدة ٣

٦-٣-٣ مشاريع إعادة الإدماج مجتمعية الأساس لأغراض إعادة الإدماج الاقتصادية

في المجتمعات المحلية ذات الموارد الرسمية المحدودة يمكن أن تكون هناك فرصاً قليلة للدراسة أو العمل ممّا يضع الأطفال والشبان في درجة عالية من خطر غياب التعليم والبطالة والبطالة الجزئية والجنوح والنزاع مع السلطات. وهذا يمكن أن يؤدي إلى مشاعر فقدان الأمل ويمكن، إذا ما اقترن بعوامل خطر أخرى، أن يشكل دافعاً للهجرة ويؤدي إلى استراتيجيات تأقلم سلبية بل وحتى أفكار أو أوجه سلوك تحرّض على الانتحار. وفي مثل هذه الأجواء من محدودية الموارد الاقتصادية قد يكافح الآباء من أجل الحصول على عمل وقد يواجهون تحديات في تلبية احتياجات أطفالهم الأساسية مثل كميات الغذاء الكافية والتمتع بالرعاية الصحية والتعليم. وقد يكونون عاجزين أيضاً عن توفير الدعم العاطفي لأسرتهم وهم يواجهون التمييز والنبذ الاجتماعي ويحاولون التأقلم مع محيطهم الجديد.

ويجب أن تراعي المساعدة على إعادة الإدماج الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي الاحتياجات الاقتصادية والفرص المتاحة على مستوى المجتمع المحلي وتأثير العائدين من الأطفال والأسر على هذه الفرص. ويجب أن يكون الهدف التقليل من هشاشة المجتمع المحلي ككل وسرعة تأثره بالصدمات الاقتصادية وفي نفس الوقت تشجيع الحوار والوئام الاجتماعي والتمكين، الأمر الذي يتطلب استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل. والاعتماد على المعارف المحلية لتوجيه التدخلات، ومشاركة العائدين والسكان من غير المهاجرين وربطهم بخطط التنمية المحلية، يُرجح أن يشجعا الاستدامة. ويمكن أن تشمل نُهُج البرمجة تحديد ملامح المجتمع المحلي لتقييم الاحتياجات والأولويات، ومسح المبادرات والتدخلات القائمة بمشاركة نشطة من العائدين والمجتمعات المحلية غير المهاجرة، وتحليل اتجاهات سوق العمل، وتحديد فرص العمل التي تتطلب مهارات وتلك التي لا تتطلب أية مهارات في السياق المحلي بما يشمل التدريب المهني والإرشاد وفرص التمهّن. والشراكات مع القطاع الخاص لخلق مواطن الشغل أو التعاون مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع التنمية من قبيل تشييد الطرقات أمثلة عملية يمكن اتباعها من أجل إعادة الإدماج الاقتصادية (انظر الوحدة ٣ من الدليل، التي تبحث الأنشطة الجماعية المدرة للدخل وأنشطة التنمية المحلية وأنشطة كسب الرزق المجتمعية الأساس وأنشطة الدعم المالي المجتمعي كخيارات لتنظيم دعم إعادة الإدماج الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي).

والحل للمساعدة على إعادة الإدماج الاقتصادية المراعية لمصالح الطفل يتمثل في بحث أي من هذه الأنواع من أنواع المساعدة على إعادة الإدماج الاقتصادية سيدعم أفضل النتائج لصالح الطفل. وهذا يتطلب تقييماً متعدد الأبعاد لا يراعي وحسب نوع المساعدة الاقتصادية الأكثر جدوى لكاسبي الدخل الكبار في الأسر المعيشية وإنما أيضاً الكيفية التي يمكن بها استخدام أنشطة كسب الرزق بما يعود بالنفع على الطفل بأحسن ما يمكن. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يشمل تقييم للتمكين الاقتصادي الصحة والتعليم وفرص التدريب وبناء مشاركة الأطفال والأسر في عملية التقييم والنظر في الأوضاع الاقتصادية للأسرة والطفل لتبين المساعدة المالية المناسبة لإعادة الإدماج.

وهذه الأنواع من التقييمات تتمثل أفضل طريقة لإجرائها في العمل الجماعي المتعدد الاختصاصات مع جميع أفراد الأسرة. والفريق المتعدد الاختصاصات يمكن أن يتجسد في بنية مجتمعية الأساس يقودها المجتمع المحلي وتكون مرتبطة ببنية رسمية أو غير رسمية لحماية الطفل أو تكون جزءاً منها. ومسح الجهات المعنية والخدمات، الذي يجب أن يكون جزءاً من عملية التقييم المجتمعي المراعي لمصالح الطفل، يمكن أن يساعد على تحديد الهياكل القائمة. وعملياً يمكن أن يكون الفريق المتعدد الاختصاصات جزءاً من بعثة ميدانية مشتركة تشمل طاقات حماية الطفل وتعزيز الاقتصاد. ويمكن أن يركّز التقييم على تحديد المهارات المناسبة المكيّفة وفقاً لاحتياجات المجتمع المحلي من خلال تحليل للسوق واستكشاف أنسب استخدام للموارد المتاحة على المستوى الفردي وعلى مستوى الأسرة المعيشية أو المجتمع المحلي، وتقييم الاستراتيجيات المحددة.

دراسة الحالة ٣: برنامج إعادة الإدماج مجتمعية الأساس: مكتب المنظمة الدولية للهجرة بنيجيريا

قوم مكتب المنظمة الدولية للهجرة بنيجيريا بدعم برنامج لإعادة الإدماج مجتمعية الأساس في المجتمعات المحلية التي توجد بها أعداد كبيرة من المهاجرين العائدين والأسر العائدة. وإعادة الإدماج المجتمعية الأساس مثال للمساعدة على إعادة الإدماج الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي التي تركز على تحسين توافر الفرص في المجالات الاجتماعي والنفسي - الاجتماعي والاقتصادي والتمتع بهذه الفرص في مجتمعات العودة بما يعود بالنفع على كل من العائدين وأفراد المجتمع المحلي الآخرين. وبهذا الخصوص فإن المستفيدين المستهدفين من إعادة الإدماج مجتمعية الأساس هم في نفس الوقت العائدون والمهاجرون المحتملون (الشباب العاطل عن العمل) قصد الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي.

ولتوجيه تصميم تدخّل إعادة الإدماج مجتمعية الأساس أجرت المنظمة الدولية للهجرة تقييماً في ١٨ منطقة من مناطق الحكم المحلي في نيجيريا. وحدّد التقييم نوع الاحتياجات والمخاطر القائمة في المجتمعات المحلية التي توجد فيها أعداد مرتفعة من المقيمين والمهاجرين والعائدين، فضلاً عن المشاريع المجدية. وتم تجميع العائدين والمهاجرين المحتملين على أساس مهاراتهم واهتماماتهم وموقعهم في المجتمع المحلي. ووفر لهم تدريب أولي على المهارات في مجال المشاريع تلته دورة تدريبية عملية متخصصة لتطوير المهارات المهنية بحسب نوع مشروع إعادة الإدماج المجتمعية الأساس المحدد. وتسمح هذه المجموعات لتجميع كلّ العائدين الذين يعيشون بمعزل عن العائدين الآخرين أو الذين يتبيّن أنهم مهمشون بشكل خاص معاً للتخفيف من العزلة والوصم الاجتماعي الذي يتعرض له البعض منهم في مجتمعاتهم المحلية.

وأنشأ مشروع إعادة الإدماج مجتمعية الأساس مصانع لتجهيز الأناناس والمانيهوت في مواقع محددة لخلق فرص عمل للعائدين والعاطلين عن العمل من الشباب في المجتمع المحلي. ويعود المشروع بالنفع أيضاً بشكل غير مباشر على أفراد الأسرة وأفراد المجتمع المحلي الآخرين للتخفيف من حدة الممارسات غير الآمنة وممارسات الهجرة غير الشرعية وتعزيز فرص كسب الرزق. وتشجع إعادة الإدماج مجتمعية الأساس نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهي تحث الجهات الفاعلة المؤهلة وذات الخبرة في القطاع الخاص على إقامة الشراكات والإشراف على إدارة وتشغيل المشاريع لفترة زمنية محددة سلفاً في حين تمتلك التعاونيات (المؤلفة من العائدين والمهاجرين المحتملين) المشاريع القائمة. وتشجع الشراكة التسيير السلس لمصانع تجهيز المنتجات الزراعية من خلال توفير خبرة القطاع الخاص في الإدارة وفي نفس الوقت الاستفادة من مركزها السوقي القائم لتفادي التحديات ذات الصلة بالنفاد إلى السوق ومتطلبات الاستثمار.

وأفراد المجتمع المحلي وضعفاء الحال الذين لم يهاجروا استفادوا بشكل مباشر من العمل الجماعي كما استفادوا بشكل غير مباشر من إذكاء الوعي والدعم المقدم فيما يتصل بسبل العيش، ذلك أنه بالنسبة للأسر المعيشية المزارعة تحمل مصانع التجهيز معها استقرار الطلب عن طريق ترويج منتوجها ومنع فقدان المردود بتفادي هبوط الأسعار أثناء موسم الحصاد وتفادي الخسائر ذات الصلة بالمنتوج الذي هو بطبيعته قابل للتلف. وقد شمل ذلك مزارعين وآخرين استفادوا من إعادة الإدماج مجتمعية الأساس للتخفيف من وطأة ممارسات الهجرة غير الآمنة وغير الشرعية. ودعوة الحكومات إلى تخصيص الأراضي لإعادة الإدماج مجتمعية الأساس قد عززت الشراكات مع القطاع الخاص لتشجيع مخططات العمل الجماعي وتوفير الإمكانية للعائدين للوصول إلى رأس المال المشترك وإنشاء جمعية تعاونية للعائدين للدفاع عن مصالحهم الجماعية وتمثيلها، وهذه أمثلة للبعض من الإنجازات الملحوظة للبرامج.

نصائح للنجاح:

- إجراء تقييمات للمساعدة على تحديد المكان الذي يجب أن تُقام فيه مشاريع إعادة الإدماج مجتمعية الأساس وتحديد الأولويات.
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتشجيع فرص العمل.
- إدماج كل من العائدين وأفراد المجتمع المحلي في التدخلات.

٦-٣-٤ مشاريع إعادة الإدماج مجتمعية الأساس لأغراض إعادة الإدماج الاجتماعية

تركز إعادة الإدماج الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي على تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وتوافرها وتحقيق الوئام في مجتمعات العودة. وإعادة الإدماج مجتمعية الأساس تساعد العائدين على الوصول إلى الخدمات التي يحتاجونها وتربطهم أيضاً بالعائدين الآخرين الذين لهم احتياجات ومواطن ضعف مماثلة. وتدخلات تعزيز الأسرة تعطي الأولوية لإشراك الأسرة وتمكينها وتطوير وتعزيز السياسات التي محورها الأسرة، بما في ذلك الوصول إلى خدمات الدعم مجتمعية الأساس وتربية الأطفال والدعم الذي يقوده الوالدان[٧٦] ، وتمكين الأسر من مساعدة الأطفال على الاندماج في المجتمع والتعلم بخصوص ثقافتهم ودينهم وهويتهم. ومشاركة المجتمع المحلي يمكن أن تغيّر أيضاً القواعد التي تضع الأطفال والأسر في خطر وتستهدف المدارس والقادة المجتمعيين والهياكل المجتمعية الأساس القائمة لتعزيز الدعم المجتمعي الأساس المستدام[٧٧].

وقوة العمل في مجال الخدمات الاجتماعية ومديرو الحالات ومنظمات المجتمع المدني أو غير ذلك من الجهات الفاعلة المسؤولة عن إعادة الإدماج بإمكانها أن تتواصل مع التدخلات على مستوى المجتمع المحلي لدعم فرص الوصول إلى السكن أو ترتيبات الرعاية المناسبة للأطفال، ولا سيما حيثما يستقبل المجتمع المحلي عدداً أعلى من العائدين. وبإمكان التدخلات على مستوى المجتمع المحلي أن تدعم أيضاً التعليم وتطوير المهارات والتدريب بوضع تقييمات لقياس المستوى الأكاديمي وتوجيه الأطفال العائدين لإتمام الدراسة وشهادات التدريب من البلدان المضيفة - متى وُجدت - أو عن طريق تحديد مسارات تعلّم مرنة حيثما تتعذر العودة إلى التعليم الرسمي. والحصول على الخدمات الصحية (بما في ذلك الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي) هو عادة مصدر قلق رئيسي بالنسبة للأطفال والأسر ممن يعودون إلى مجتمعاتهم الأصلية، فضلاً عن السلامة العامة والهياكل الأساسية، والوصول إلى آليات العدالة. ويمكن أن توفر المشاريع دعماً مباشراً للأطفال العائدين لتلبية احتياجاتهم الصحية عن طريق التطرق للحواجز القانونية والعملية التي يواجهونها في الحصول على الرعاية الصحية وللاحتياجات التدريبية لعمال الصحة وتوفير المعدات وتحسين الهياكل الأساسية وتطوير المعلومات ذات الصلة بالصحة الخاصة بالمجتمع المحلي، ولا سيما حيثما يكون لذلك صلة بالأمراض المعدية. والوصول إلى العدالة يمكن تشجيعه جماعياً عن طريق معالجة الحواجز التي تحول دون التسجيل عند الولادة وغير ذلك من الوثائق التي قد تكون ضرورية لتوفير الخدمات للأطفال.

٦-٣-٤-١ ائتلافات الرعاية المجتمعية

ائتلافات الرعاية المجتمعية هي مجموعات أفراد ومنظمات على المستوى المحلي تتواصل فيما بينها لغرض مشترك

---

٧٦ الفريق العامل التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، *«توصيات رئيسية بخصوص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٩ بشأن حقوق الطفل مع التركيز على الأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية»* (نيويورك، حزيران/ يونيه ٢٠١٩).

٧٧ المرجع نفسه.

يتمثل في توسيع وتعزيز الرعاية الموفّرة لأشد أفراد المجتمع المحلي ضعفاً. ويوجد نموذج للائتلافات هذه في عدد من البلدان لتكميل القوة العاملة الرسمية في مجال الخدمات الاجتماعية في تلبية احتياجات الضعفاء من الأطفال والأسر. وهذه الائتلافات يمكن أن تكون مورداً في تزويد الأسر بالمساعدة الاقتصادية والاجتماعية ومنحها فرصة الوصول إلى الخدمات. وفي إثيوبيا يشار إلى الائتلافات بشكل بارز على أنها مصدر أولي لدعم الأطفال العائدين وأسرهم في المجتمعات المحلية الريفية النائية.

دراسة الحالة ٤: ائتلافات الرعاية المجتمعية في إثيوبيا

تنشأ ائتلافات الرعاية المجتمعية في إثيوبيا على مستوى البلدة (كيبيلي) (وهي أدنى وحدة إدارية حكومية) وتجمع بين مجموعة متنوعة من الجهات المعنية، بمن في ذلك القادة التقليديون والشباب والمدرسون والعمال الاجتماعيون والمرشدون الصحيون وقادة الكنائس والمجموعات النسائية وسلطات إنفاذ القانون. وهي نظم مجتمعية الأساس للدعم تتولى تعبئة الموارد عن طريق جمع مساهمات شهرية من أفراد المجتمع المحلي الذين بمقدورهم أن يساهموا. وأفراد المجتمع المحلي مدعوون أيضاً إلى المساهمة عيناً (بما في ذلك المحاصيل أو الدعم العملي مثل اليد العاملة) في الائتلافات. وهذه مكاسب توزّع على الأسر المعيشية ضعيفة الحال المعوزة، لحماية الأطفال وتعليمهم ورفاههم. وهيكل الحكومة المكيّف وفقاً للسياق المحلي يتألف من قوة عمل ترأسها الإدارة المحلية ولجان مختلفة من بينها فريق تنفيذي يتألف من موظفين دائمين وفريق مراجعة حسابات متطوع أو مكلف بأداء وظائف مالية، ولجان مواضيعية متخصصة تركز على تدخلات محددة من قبيل تعبئة الموارد والوصول إلى العدالة (المساعدون شبه القانونيين) والحماية الاجتماعية وما إلى ذلك.

ويقوم كل من حكومة إثيوبيا واليونيسيف بالدعم والاستثمار في ائتلافات الرعاية المجتمعية بوصف ذلك نظاماً قيّماً للدعم الاجتماعي الذي يحمي الأطفال على المستوى المحلي ويربطهم بخدمات حماية الطفل الأخرى ويحيلهم إليها. وعلى سبيل المثال فإن أسرة تتألف من خمسة أشخاص، الزوج والزوجة وأطفالهما الثلاثة الذين يدرسون، تم تحديدها على أنها ضعيفة وتحتاج إلى دعم. فتدخَّل كل من سلطة البلدة والائتلافات لتقديم الدعم العملي وإقامة الروابط التي تصل بالخدمات. وتلقت الأسرة نقداً من الائتلاف لتأمين مواصلة الأطفال للدراسة. وكشف تقييم اقتصادي أن الأسرة وإن كانت تعيش في بيت مستأجر لها قطعة أرض مسجّلة ضمن مواردها. ولم يكن بمقدورها بناء بيت على قطعة الأرض بحيث حشد الائتلاف أفراد المجتمع المحلي من أجل بناء بيت متواضع من غرفتين لهذه الأسرة، وتحيط بها الآن نباتات جميلة. وهذا التدخل لم يوفّر المأوى فقط بل مكّن الأسرة من البقاء متّحدة.

وبالإضافة إلى ذلك ربط الائتلاف الأسرة بدعم في مجال الخدمات الاجتماعية مقدم من مكتب النساء والأطفال والشباب وبدعم في مجال الصحة مقدم من المركز الطبي المحلي. وتلقت الأسرة رعاية طبية من مركز طبي يعمل عن كثب مع الائتلاف من خلال إحالة من عامل اجتماعي مكلف من سلطة البلدة بتحديد الأسر المعوزة التي هي بحاجة إلى خدمات في مجال حماية الطفل. والمركز الطبي محدد بوصفه مكسباً من مكاسب المجتمع المحلي ييسّر تقديم سلطة البلدة للرعاية الطبية المجانية لأفراد المجتمع المحلي.

وساند العامل الاجتماعي بالمكتب الإقليمي للنساء والأطفال والشباب الزوج في الحصول على عمل لبعض الوقت وقد حصّل مستوى أعلى من المهارات. والدخل الذي يحصّله الزوج يكفي لإعالة الأسرة. وبفضل هذه التدخلات تخرّج أحد الأطفال بنجاح في التعليم الثانوي وحصل على منصب مدرس لبعض الوقت.

نصائح للنجاح:

- يجب أن تدعم السلطات الوطنية ائتلافات الرعاية المجتمعية لتعزيز قدراتها على المستوى المحلي.
- يجب تحديد المكاسب على المستوى المحلي واستخدامها لتشجيع المساعدة على إعادة الإدماج من خلال نهج مجتمعي.
- يجب إدماج الأفراد على المستوى المحلي في ائتلافات الرعاية المجتمعية لأنهم في وضع مناسب لتحديد أوجه الضعف والاحتياجات ونقاط القوة.
- يجب تطوير وتحديد آليات إحالة مناسبة للخدمات المتاحة في المجتمع المحلي.

٦-٣-٥ دعم الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي

كما سبقت الإشارة إلى ذلك في *الفصل ٢*، سيكون للأطفال والأسر مستوى قدرة على التأقلم يسمح لهم بالاندماج بنجاح. وخدمات دعم الرعاية الصحية وخدمات الدعم النفسي - الاجتماعي في سياق إعادة الإدماج تركز على توفير الخدمات الأساسية وبإمكان دعم الأسرة والمجتمع المحلي أن يعود بالنفع على العائدين من الأطفال والأسر. وأنشطة خدمات الدعم المجتمعية الأساس يجب أن تهدف إلى تعزيز الروابط بين الأطفال وموفّري الرعاية لهم، وربط الأطفال بالنظراء، وتيسير إدماج الأطفال والأسر الاجتماعي في مجتمعهم المحلي. ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة أيضاً أنشطة التوعية للتصدي للوصم المحتمل وتشجيع قيام بيئة مضيافة وشاملة للجميع. وتلبية الاحتياجات في مجال خدمات الدعم للأطفال الصغار وخدمات موفّري الرعاية، ودعم برامج ومدرسي تربية الأطفال تعزز احتياجات الأطفال العائدين فيما يتصل بنمائهم.

وبناء وتعزيز قدرات القوة العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية ييسران خدمات دعم الرعاية الصحية وخدمات الدعم النفسي - الاجتماعي على المستوى المجتمعي. وهكذا فإن بناء قدرات موفري خدمات الدعم هذه من المفروض أن تكمّل تطوير القوة العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي. وهذا يعني تعزيز الخدمات الاجتماعية وخدمات المشورة والخدمات التعليمية والصحية، بما يشمل الصحة العقلية، للاستجابة لاحتياجات الأطفال العائدين. ويعني أيضاً تركيز الجهود على بناء قدرات مكرسة لخدمات دعم الرعاية الصحية وخدمات الدعم النفسي - الاجتماعي (المشورة وعلم النفسي السريري) حيثما افتقر الأمر لذلك.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال تطوير تدخلات خدمات الدعم المذكورة وموفري الرعاية والأطفال ثم دعوة الميسرين في المجتمع المحلي (الذين هم أنفسهم آباء) لتطوير وتنفيذ التدخل. وبإمكان هذه المجموعات:

- توسيع نطاق شبكة الدعم الاجتماعي والمساعدة على بناء شعور بالانتماء إلى المجتمع المحلي (يعبر العديد من الآباء عن شعورهم بالعزلة وبأنهم الوحيدون الذين يعيشون ذلك؛ أما المجموعات فتشعر بعكس ذلك).
- الاعتماد على موارد خدمات الدعم المتخصصة القائمة، وتوسيع فرص الوصول إلى الرعاية للمجتمعات المحلية التي تشكو من نقص الخدمات.
- توفير فضاء آمن وخلق فرص لممارسة طرق جديدة للبروز فيما يتصل بالآخرين وفهم الأنماط في ديناميكا العلاقات بين الأشخاص (وقد فقد العديد من الآباء الثقة بآباء آخرين وهم يشعرون بالحكم عليهم مسبقاً ويسائلون أنفسهم بنفسهم بخصوص طريقة تربية أطفالهم).

ويمكن أن تشمل التدخلات الجماعية الفن والموسيقى والرقص، ويجب أن تستخدم الطرق المتأصلة التي تتواصل بها المجتمعات المحلية وتترابط. وتبين دراسة الحالة أدناه كيفية استخدام هذه المنهجية في كولومبيا. والسياق المجتمعي لدراسة الحالة مماثل للعديد من السياقات التي يمكن أن يعود فيها الأطفال والأسر إلى بلد أصلي له موارد محدودة لدعم إعادة الإدماج، ومستويات تشرد أو هجرة مرتفعة ومستويات عالية من العنف أو عوامل اقتصادية تزعزع استقرار وئام الأطفال. وهذه المنهجية يمكن أن تساعد لدى مساندة الآباء الذين يعودون إلى أطفالهم الذين يكونون قد تركوهم مع أفراد أسرة آخرين وقد تكون لديهم صعوبات في التواصل معهم من جديد. وتدريب ميسرين جماعيين يركزون على تعزيز الأسرة يساعد على تطوير شبكة إحالة إضافية لدعم إعادة الإدماج المستدامة وفي نفس الوقت تشجيع الوئام الاجتماعي بخلق فضاءات يمكن فيها للمجتمع المحلي التلاقي لتعلّم هذه المهارات.

دراسة الحالة ٥ : تدخّل جماعي الأساس للعلاج النفسي للأطفال - الوالدين في توماكو بكولومبيا

في توماكو، كولومبيا، تتشرد المجتمعات المحلية بانتظام نتيجة للنزاع المسلح وتتعرض له. وهذا يمكن أن تكون له مضاعفات خطيرة على صحة الطفل العقلية ورفاهه النفسي - الاجتماعي أثناء نمائه وحتى بعد أن يصبح والداً. ولحماية نماء الطفل في هذه المجتمعات المتأثرة من العنف قام الدكتور أندرس مويا من جامعة لوس أنديز ببحث بشراكة مع جامعة كاليفورنيا وأنشأ سمياس دي أبيغو

«Semillas de Apego» («بذور توثيق الأواصر») وهو فريق يقوم على التدخّل النفسي - الاجتماعي لموفري الرعاية الأولية والأطفال دون سن الخامسة.

و«سمياس دي أبيغو» يقوم على عمل أليسيا ليبرمان وفيلما رييس اللتين كيّفتا العلاج النفسي للأطفال والوالدين مع نموذج جماعي يقوم على السياق الاجتماعي - الاقتصادي والجغرافي - السياسي والثقافي في مجتمعين محليين بكولومبيا. وهو يرمي إلى توثيق الروابط بين الأطفال والآباء بما يعزز النماء العاطفي الصحي في خضم الظروف غير المؤاتية واستكشاف السبل التي تؤثر فيها التجارب على تربية الأطفال، وزيادة يقظة مقدّمي الرعاية، وإعادة إقرار الثقة في المجتمع المحلي. وتدخّل الفريق يقوم على أساس أن أفضل طريقة للتنبؤ بكيفية تكيّف الأطفال بعد المرور بتجارب مؤلمة هي معرفة كيفية تعامل والديهم أو موفّري الرعاية لهم مع الحدث. ويتألف التدخّل من ١٥ دورة ويشمل موضوعات وتمارين ترمي إلى بناء الثقة داخل المجموعة، وتشجيع التفكير والتأمل، والاستراتيجية لإصلاح الروابط بين الأطفال والآباء، وتمكين الوالدين من القدرة على تلبية احتياجات نماء الطفل.

أدار المجموعات في توماكو ميسرون موظفون محلياً قام بتدريبهم الفريق الإكلينيكي الذي قاد التجربة في بوغوتا. وتم تعيين مشرف من بين ميسّري مجموعة توماكو قاموا بعد ذلك بالتدريب التسلسلي في دورات لتدريب المدربين لمجموعة من الميسرين المقبلين. وجميع الميسرين كانوا هم أنفسهم آباء ونقلوا تجربتهم في التعلّم بخصوص علاقتهم بأطفالهم وتحسينها أيضاً. وتم تدريبهم في مجالات مبادئ العلاج النفسي للأطفال والآباء ونظرية الصدمات النفسية والتيسير الجماعي. وتلقوا أيضاً إشرافاً تأملياً سمح لهم بالتفكير في كيفية انطباق طريقتهم لتربية الأطفال على مختلف النظريات والأنشطة التي تعلموها ولإدراك معنى المشاركة في فضاء تأملي من أجل إعادة تطبيق ذلك على المشاركين في المجموعات.

وكجزء من الاختبار والتوجيه الإكلينيكيين للتدخل في كولومبيا أُجريت عمليات لقياس النتائج قبل التدخّل وبعده. ومن بين النتائج بالنسبة للآباء والأطفال ما يلي:

- الحد من أعراض القلق المفرط والاكتئاب لدى موفّري الرعاية؛
- الحد من الإجهاد لدى الآباء؛
- تحسين الفعالية الذاتية في تربية الأطفال (الرضى عن الطريقة الشخصية لتربية الأطفال)؛
- تحسين العلاقة بين الأطفال والآباء؛
- الحد من أعراض الصدمات والاختلال العاطفي والإعاقة في المهارات المعرفية والاجتماعية واللغوية لدى الأطفال.

نصائح للنجاح:

- توظيف وتدريب ميسّري المجموعات يعرفون المجتمع المحلي وهم جزء منه.
- التدريب «أثناء الخدمة» والإرشاد أساسيان في تنفيذ النموذج.
- تكييف النموذج وفقاً للإطار والسياق الثقافيين.

للمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى: *https://uniandes.edu.co/en/news/regional-development/sowing-the-future-in-a-land-of-violence*

الفصل ٦-٤: المساعدة على إعادة الإدماج المراعية لمصالح الطفل على المستوى الهيكلي

رسائل رئيسية:

- تعزيز إعادة الإدماج بالنسبة للأطفال والأسر على المستوى الهيكلي يتطلب إشراك الجهات المعنية الرئيسية في تنسيق وإدماج اعتبارات إعادة التأهيل في السياسات والاستراتيجيات الوطنية والمحلية التي تؤثر في الأطفال والأسر. وهذه الجهات المعنية تشمل الحكومات الوطنية والمحلية ووكالاتها، والحكومات الأجنبية، والوكالات المانحة، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الجمعيات والمنظمات، بما في ذلك تلك التي يقودها المهاجرون العائدون أنفسهم.
- يجب أن تعزز المساعدة على إعادة الإدماج على المستوى الهيكلي النظم والخدمات المتاحة لجميع الأطفال في المنطقة التي يعود إليها الأطفال، مثلاً في مجالات حماية الطفل والتعليم والرعاية الصحية والسكن والوصول إلى العدالة والحماية الاجتماعية وما إلى ذلك. ومثل هذه التدخلات الهيكلية من خلال نهج متعدد القطاعات - بناء القدرات في الأجل الطويل لهذه القطاعات تمشياً مع أولويات التنمية الوطنية والمحلية - تعزز إعادة إدماج الأطفال المستدامة.
- فيما يتعلق بخدمات حماية الطفل، يجب أن توجّه المساعدة على إعادة الإدماج على المستوى الهيكلي وتُرشد تطور آليات الحماية المستمر من أجل الضعفاء من الأطفال والأسر. وفي بعض الحالات تكون أوجه الضعف التي تحرك الهجرة أو تعرقل جهود إعادة الإدماج شبيهة بأوجه الضعف التي تقوّض نماء الطفل وتُضعف قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على التأقلم. وجهود بناء القدرات على المستوى الهيكلي تطور أطر إدارة الحالات، بما في ذلك آليات الإحالة، وتعزز قوة العمل في مجال الخدمة الاجتماعية التي تقوم بأنشطة إدارة حالات لصالح الأطفال الضعفاء.
- مسح الجهات المعنية وجمع المعلومات كجزء من تحليل الوضع يساهمان في تحديد السياق، بما في ذلك نقاط الضعف والقوة فيما يتصل بالقوانين ذات الصلة وسياسات المانحين وسياسات الحكومات الوطنية والمحلية، والخدمات والنظم التي تؤثر في الأطفال والأسر في البلد الأصلي. وتسمح عمليات المنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف بالقيام بانتظام بجمع وتحليل وتحديث المعلومات عن البلد الأصلي ويمكن أن تُستخدم كنقطة انطلاق لتحسين فهم السياق الوطني والهياكل الأساسية التي قد يعود إليها الطفل.
- يجب أن يسهر الممارسون على استخدام المعلومات المحصّلة عن العوامل التي تؤثر في إعادة إدماج الطفل نتيجة لمسح الجهات المعنية وجمع المعلومات والعمل مع الجهات المعنية ذات الصلة (بما في ذلك الحكومات في البلدان الأصلية والبلدان المضيفة والبلدان المانحة) ومناصرتها لضمان الأخذ بحقوق الطفل واحتياجاته لدى وضع عمليات وسياسات إعادة الإدماج.

مقدمة

الأوضاع السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية تؤثر بشكل مباشر على فرص إعادة إدماج الأطفال والأسر المستدامة. وخلق بيئة هادفة لتصميم وتنفيذ المساعدة على إعادة الإدماج التي تركز على الطفل والأسرة يتطلب ما يلي:

- إشراك وبناء قدرات الجهات المعنية الرئيسية في البلدان المضيفة وفي البلدان الأصلية، فضلاً عن المناصرة مع جميع النظراء الحكوميين ذوي الصلة لتأمين مراعاة حقوق الطفل واحتياجاته لدى وضع وتنفيذ سياسات وبرامج إعادة الإدماج.
- تعزيز أو تطوير آليات التنسيق بين جميع الجهات المعنية ذات الصلة طوال عملية العودة وإعادة الإدماج.
- تطوير أو تعزيز نظم وممارسات التعاون الدولي (على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي) التي تركز على إعادة إدماج العائدين.
- تنسيق اعتبارات إعادة الإدماج وإدراجها في التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والممارسات الوطنية ذات الصلة بحماية الطفل والرعاية الاجتماعية وبالخدمات الأخرى، بما فيها التعليم والرعاية الصحية والسكن والوصول إلى العدالة والحماية الاجتماعية، فضلاً عن السياسات والاستراتيجيات التي تهم التشغيل.

في السياقات التي يوجد فيها عدد أقلّ من العائدين من الأطفال والأسر أو حيثما تكون هناك نظم آليات لحماية الطفل والرعاية الاجتماعية وغير ذلك من الخدمات التي لها أهمية خاصة بالنسبة للأطفال راسخة بشكل جيد يمكن أن تركز التدخلات على المستوى الهيكلي على ضمان إدماج العائدين في النظم القائمة. وبشكل عام يجب أن توجّه المساعدة على إعادة الإدماج على المستوى الهيكلي وترشد التطوير والتكييف الجاريين لآليات الحماية لصالح الضعفاء من الأطفال والأسر. وفي بعض الحالات تكون أوجه الضعف التي تحرك الهجرة أو تعرقل جهود إعادة الإدماج مماثلة لأوجه الضعف التي تقوّض نماء الطفل وتُضعف قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على التأقلم. وبهذا المعنى فإن إعادة إدماج العائدين المستدامة يمكن أن تُستخدم كفرصة لتحقيق ما يلي:

- توسيع نطاق الموارد لأغراض الخدمات المحلية والوطنية؛
- زيادة إشراك وتوسيع نطاق الجهات المعنية الرئيسية العاملة على تعزيز حقوق الطفل ومعالجة احتياجات جميع الأطفال في المجتمعات الأصلية للعائدين؛
- تعزيز النظم التي لا تقتصر وحسب على دعم العائدين من الأطفال وإنما تضمن أيضاً الحماية والمساعدة لجميع الأطفال والأسر على حد سواء، مع الاهتمام بشكل خاص بالأطفال والأسر في أوضاع هشّة.

يركز هذا الفصل بالأساس على تعزيز آليات حماية الطفل والرعاية الاجتماعية من خلال بناء القدرات، كمثال لنوع التدخلات الهيكلية التي يجب إعطاؤها الأولوية لدعم إعادة إدماج الأطفال المستدامة. وتشمل الخدمات الأخرى التي لها أهمية خاصة بالنسبة للأطفال العائدين التعليم والرعاية الصحية والسكن والحماية الاجتماعية والوصول إلى العدالة.

٦-٤-١ إشراك الجهات المعنية

شراك السلطات الوطنية والمحلية في المراحل الأولى من عمليات تصميم المساعدة على إعادة الإدماج مفيد ويعود بالنفع نظراً لقرب هذه السلطات من المجتمع المحلي ومعرفتها المتعمقة بالخدمات المتاحة. ومسح الجهات المعنية يمكن على سبيل المثال أن يسمح بتحديد سلطات حماية الطفل ورعايته أثناء مرحلة ما قبل المغادرة أو مباشرة بعد وصول الطفل أو الأسرة إلى البلد الأصلي مجدداً. ومسح الجهات المعنية وجمع المعلومات كجزء من تحليل الوضع يسهمان في تحديد السياق، بما في ذلك أوجه الضعف ونقاط القوة والقوانين ذات الصلة، واتفاقات إعادة القبول بين الدول، وسياسات المانحين والسياسات والأولويات والخدمات والنظم على مستوى الحكومات الوطنية والمحلية التي تؤثر في الأطفال والأسر في البلدان الأصلية.

- تسمح عمليات المنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف بالقيام بشكل منتظم بجمع وتحليل وتحديث المعلومات عن البلد الأصلي والدراسات الاستقصائية الوطنية والتحاليل المتعلقة بالأوضاع ويمكن أن تُستخدم كنقطة انطلاق لتحسين فهم السياق الوطني والهياكل الأساسية التي قد يعود إليها الطفل.
- الظروف الشخصية الفردية للطفل والأسرة يمكن أن ترشد وتوجه تحديد الجهات المعنية الرئيسية.
- يجب أن تراعي خطط إعادة إدماج فرادى الأطفال والأسر، وكذلك تنفيذ برامج إعادة الإدماج الأوسع في المجتمعات المحلية التي تستقبل العديد من العائدين، جميع الجهات المعنية ذات الصلة. ومن بين الجهات المعنية ذات الصلة السلطات الوطنية والمحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك تلك التي يقودها شباب)، وجمعيات المهاجرين والعائدين والشتات، والحكومات الأجنبية والوكالات المانحة (وهي عادة وكالات البلدان المضيفة التي يعود منها المهاجرون).
- مسح الجهات المعنية وتحليل الوضع امتداد لتقييم المصالح الفضلى الذي يجب أن يكتمل بالنسبة لجميع الأطفال *(انظر الجدول ٤-١، الوحدة ٤* للاطلاع على وصف لفئات الجهات المعنية ووجاهتها ووظائفها المحتملة).
- إشراك الجهات المعنية التي تدير النظم التي تحكم توفير المساعدة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية - الاجتماعية على إعادة الإدماج أساسي لصون مصالح الطفل الفضلى. ويشمل ذلك القطاع الخاص الذي هو أساسي للمساعدة على إعادة الإدماج الاقتصادية والاجتماعية للطفل والأسرة.

دراسة الحالة ٦: مشاركة الجهات المعنية على المستويين الوطني والبلدي في السلفادور

المساعدة على إعادة الإدماج في السلفادور تشمل مشاركة الجهات المعنية في مختلف الوزارات على المستويين الوطني والبلدي، بدءاً بعملية استقبال ملائمة (توفر فيها أكثر من ١١ مؤسسة وطنية الخدمات في مرحلة ما بعد الوصول). ولدى الوصول يتم استقبال العائدين من الكبار والوحدات العائلية والأطفال والمراهقين في مركز الاستقبال الوطني الذي تديره مديرية الهجرة وتدعمه منظمات دولية ومنظمات من المجتمع المدني. وكل مؤسسة من المؤسسات تنفّذ تقييماً فردياً سريعاً مع التركيز بشكل خاص على الأطفال والوحدات العائلية طبقاً لنظام حماية الطفل. والأطفال غير المصحوبين يُحالون إلى المركز الوطني للأطفال والمراهقين. والدوائر الوطنية توفّر إحالة ومتابعة على المستوى الوطني في مجتمعات الوصول المحلية.

في عدة بلديات من البلديات ذات الأولوية والتي لها مستويات مرتفعة من القتل والاغتيال أطلقت حكومة السلفادور، بدعم من الفاعلين الدوليين والمؤسسيين والاجتماعيين، «خطة أمن السلفادور» في عام ٢٠١٥، التي تطورت لتصبح «خطة السيطرة الإقليمية» في عام ٢٠١٩. والهدف من ذلك هو معالجة العنف المجتمعي من خلال استرجاع الفضاءات العامة المأمونة والمعاد تأهيلها لكي تتمتع بها الأسر ويتمتع بها أفراد المجتمع المحلي. وقد شمل ذلك إقامة ورشات عمل لتوفير تدريب على المهارات الحياتية وتشجيع مشاريع إعادة الإدماج في النظام التربوي من خلال وحدات تعليمية مرنة وفتح مكاتب لتشغيل الشباب تركّز على السكان المعرضين للخطر.

وأعطى البرنامج الأولوية لأكثر من ٦٠ بلدية. ولتكميل ذلك تقوم المنظمة الدولية للهجرة، بالاستناد إلى بيانات حكومية رسمية، بإحصاء عدد العائدين الوافدين إلى السلفادور من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك. وسمحت هذه البيانات للمنظمة الدولية للهجرة بمساندة وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في إعطاء الأولوية للبلديات التي لها في نفس الوقت نسب مرتفعة من عمليات القتل ومعدلات عودة مرتفعة للعمل على إعادة الإدماج ومنع الهجرة غير الشرعية. ومن أمثلة ذلك بلدية زاكاتيكولوكا.

فتحت بلدية زاكاتيكولوكا مكتباً بلدياً للعائدين وأسرهم. ويستقبل هذ المكتب العائدين المحالين ويقدم المساعدة إلى جانب دوائر وطنية أخرى من أجل عملية إعادة إدماجهم. والمكتب البلدي يقوم أيضاً بالتوعية بشأن مخاطر الهجرة غير الشرعية ويساعد العائدين على إبقاء الروابط مع السلفادوريين في الخارج.

وبالإضافة إلى ذلك فتحت اللجنة البلدية لمنع العنف مكتباً محلياً لدعم الضحايا وشجعت الأنشطة الفنية والثقافية من خلال إنشاء مدارس للرقص والرسم. والجهود من هذا القبيل تسمح بتوخي نهج أكثر شمولية لكل عائد، بحسب خصائصه ومميزاته الخاصة.

وبالتوازي مع ذلك قامت المنظمة الدولية للهجرة، بقيادة البلدية، بتعزيز الجهود المحلية من أجل تحقيق الوئام الاجتماعي القائم على أساس تطوير مشاريع البنى التحتية صغيرة الحجم، وتشجيع المشاركة المحلية وقيادة المجتمع المحلي. وعزّزت المنظمة الدولية للهجرة أيضاً الطاقات المجتمعية للإمساك بزمام الأمور فيما يتصل بإعادة الإدماج ومنع الهجرة غير الشرعية.

وإشراك مجموعات متعددة من الجهات المعنية قد أدى إلى تواجد فضاءات عامة مجتمعية تشجع الوئام الاجتماعي وإعادة الإدماج الاجتماعي للأسر العائدة وغير ذلك من الأفراد المهمشين في المجتمع المحلي والتخفيف من حدة دوافع الهجرة وإذكاء الوعي بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

نصائح للنجاح:

- إشراك مجموعة واسعة من الجهات المعنية على مختلف المستويات بما في ذلك المستوى الوطني والبلدي والمحلي، وتحديد قائد محلي.
- يُعد الفهم المتعمّق لعملية دائمة في ظل الكرامة، بما يشمل مسحاً مستفيضاً للجهات الفاعلة والخدمات المتاحة، الخطوة الأولى لتطوير النهج اللازمة لإعادة الإدماج.
- توفير الدعم النفسي - الاجتماعي الفوري وتكوين أفرقة دعم للعائدين.
- تشجيع الاستراتيجيات القائمة على الأدلة من خلال تحليل البيانات المتاحة من العائدين والمجتمع الأصلي.

٦-٤-٢ بناء القدرات وتعزيزها

يمكن أن يستهدف بناء القدرات أي جهة معنية تلعب دوراً في المساعدة على إعادة الإدماج وتشمل تعزيز المهارات وتعزيز الهياكل الأساسية أو العمليات أو الموارد بحيث يتسنى لها أن تيسّر إعادة الإدماج المستدامة للعائدين من الأطفال والأسر[٧٨] . ويعمل كل من المنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف على نحو مشترك كجهتين معنيتين رئيسيتين في تشجيع إعادة الإدماج المستدامة للعائدين من الأطفال والأسر في بلدانهم الأصلية. وقد اعتمدت اليونيسيف نهجاً لنظم حماية الطفل. ويسعى نهج النظم إلى السهر على حماية الطفل بطريقة تتفق مع حقوقه. وتعزيز النظم يشمل بدوره تعزيز قدرات المؤسسات والنظم على تحقيق هذا الهدف[٧٩] . وتنفذ اليونيسيف نهج تعزيز النظم لحماية الطفل عن طريق تشجيع إقامة بنية شاملة ومتكاملة لتوفير الخدمات ووضع السياسات التي تحدد وتدعم جميع الأطفال الضعفاء بطريقة غير تمييزية. وإلى جانب بناء القدرات لتعزيز النظم تشدد استراتيجية اليونيسيف على إقامة نظام موحد يمكن فيه لكل طفل ضعيف الحال الحصول على الدعم اللازم عوضاً عن إنشاء آليات موازية غير متكاملة أو غير منسقة.

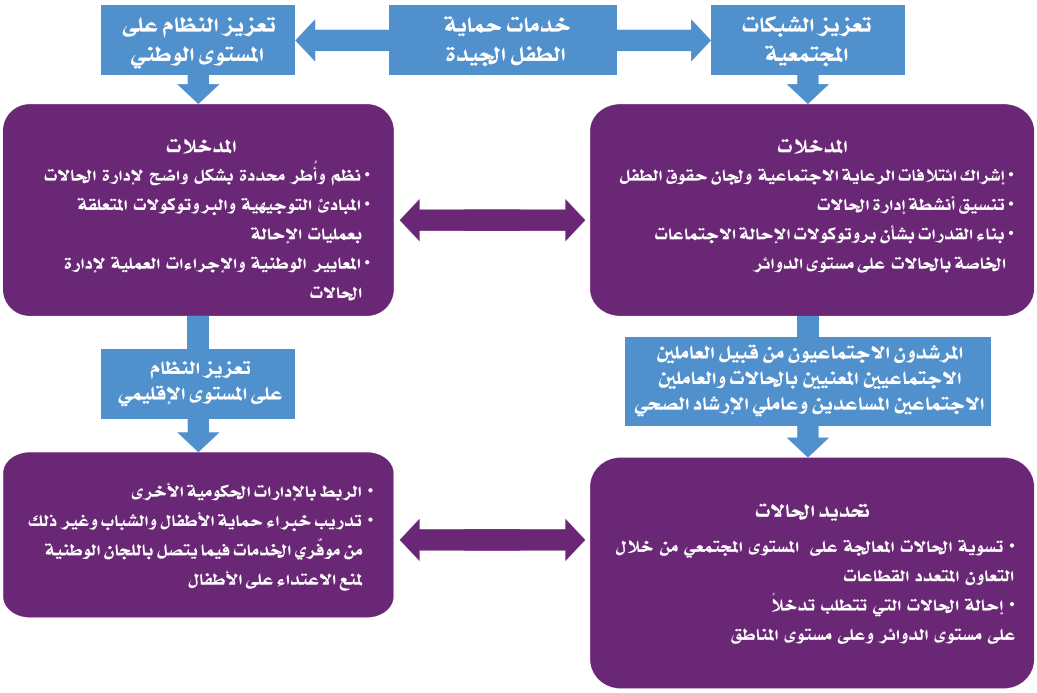

الشكل ٤-١: تعزيز النظم في إثيوبيا ١

الجهات المعنية الرئيسية في نهج تعزيز نظام حماية الطفل هي الوزارات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المكلفة بضمان وتعزيز حقوق الأطفال والأسر. وبناء القدرات من أجل شركاء الحكومة والمجتمع المدني الذين ينسقون أو يقدمون الدعم للأطفال والأسر أساسي في تدخّلات تعزيز النظم. و*وصف الفصل ٢* إدارة الحالات المراعية لمصالح الطفل بأنّها وسيلة فعالة لتقديم الدعم الفردي للأطفال والأسر. وجهود بناء القدرات على المستوى الهيكلي تطوّر أطر إدارة الحالات على الصعيد الوطني وعبر الحدود، بما يشمل آليات الإحالة، وتعزيز القوة العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية التي تقوم بأنشطة إدارة الحالات من أجل الأطفال ضعفاء الحال.

٧٨ *دليل المنظمة الدولية للهجرة لإعادة الإدماج، الصفحة ١٤٦* (جنيف، ٢٠١٩).

٧٩ اليونيسيف، *«تعزيز نظم حماية الطفل» تقييم أداء استراتيجيات وبرامج اليونيسيف*، (جنيف، ٢٠١٨).

دراسة الحالة ٧ : تعزيز المساعدة على إعادة الإدماج من خلال النظام الوطني لإدارة الحالات: إثيوبيا

يعمل كل من المنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف على نحو مشترك كجهتين رئيسيتين معنيتين بتشجيع إعادة الإدماج المستدامة للعائدين من الأطفال والأسر في بلدانهم الأصلية في سياق الإطار الوطني لإدارة الحالات في إثيوبيا. ويشمل تعزيز النظم تعزيز قدرات المؤسسات والإجراءات والعمليات لضمان حماية الطفل بطريقة تتماشى مع حقوقه.

وتدعم اليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة تعزيز الآليات والهياكل التي تسمح لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال العائدون وأسرهم، بالاتصال بجهات الدعم على المستوى الوطني للتخطيط لما قبل مغادرة الطفل وبعد وصوله، ويلي ذلك الدعم المتواصل والمتابعة مع الأسر والأطفال في مجتمعاتهم المحلية. وبالنسبة للأطفال العائدين في إثيوبيا شمل ذلك شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ووزارة المرأة والطفولة والشباب لتوفير مرشدين اجتماعيين في مركز عبور المنظمة الدولية للهجرة يقدمون الدعم في تحديد هوية الأطفال العائدين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وتسجيل وتقييم هؤلاء الأطفال العائدين. ويقوم المرشد الاجتماعي بتيسير تقفي أثر الأسرة وفقاً لمصالح الطفل الفضلى وبمرافقة الطفل إلى قريته وتسليمه إلى مرشد اجتماعي محلي يتولى الإشراف على لمّ شمل الأسرة وتنفيذ خطة الرعاية فيما يتصل بحماية الطفل بتنسيق مع الجهات المعنية المختصة.

هذا النهج حدده إطار وطني لإدارة الحالات وهو يشمل احتياجات جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال العائدون. ونهج إدارة الحالات يجمع وينسق بين جميع الفاعلين المعنيين بحماية الطفل. والنهج المتعدد القطاعات يتطلب المشاركة والدعم على جميع المستويات داخل النظام، انطلاقاً من المستوى الوطني ووصولاً إلى المستوى المجتمعي، وله هياكل أساسية قائمة لتنسيق وجهات نظر جميع الجهات المعنية وأولوياتها ونهجها وتدخلاتها. والنتيجة هي شبكة من الوكالات وآليات التنسيق المترابطة، فضلاً عن ممارسة موحدة لإدارة الحالات. وتقوم اليونيسيف بدعم اختبار إطار إدارة الحالات الوطني في مواقع مختلفة، وذلك عن طريق أنشطة مختلفة من بينها زيادة عدد وتعزيز قدرة القوة العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية، بمن في ذلك المرشدون الاجتماعيون على مستوى المجتمع المحلي من خلال توفير تدريب متخصص. وتم وضع إجراءات وأدوات تشغيلية موحّدة ذات صلة للانتقال من نظام إدارة الحالات الورقي الأساس إلى منصة رقمية لتيسير مزيد فعالية متابعة الحالات ورصدها وإحالتها إلى الدوائر المختصة.

نصائح للنجاح:

- الاستثمار في زيادة القوة العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية، بما يشمل المرشدين الاجتماعيين على صعيد المجتمع المحلي وتعزيز كفاءاتهم عن طريق دعم دورات دراسية متخصصة عن العودة وإعادة الإدماج.
- تحديد مرشدين اجتماعيين مؤهلين أكفاء تحت إشراف السلطة الوطنية المختصة لمراقبة المساعدة على إعادة الإدماج والإشراف عليها على المستويين المحلي والمجتمعي.
- تعزيز النظم الوطنية لحماية الطفل والرعاية الاجتماعية والتعليم لتلبية احتياجات العائدين من الأطفال والأسر.

٦-٤-٢-١ تعزيز القوة العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية

يبدأ النهج المناسب من حيث مواصفات الموظفين وتركيبة الموظفين والتوظيف في مشروع إعادة إدماج الأطفال والأسر بإيجاد قوة عاملة فعالة في مجال الخدمة الاجتماعية. والمبادئ التوجيهية لتعزيز القوة العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية لحماية الطفل لعام ٢٠١٨، التي وضعتها اليونيسيف بالتشاور مع التحالف العالمي للقوة العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية، تسترشد بالأدلة عمّا هو «عملي وفعال» والدروس المستفادة في الميدان. وهي مصمّمة لتسريع برمجة مكاتب اليونيسيف الإقليمية والقطرية بشأن تعزيز القوة العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية وعمل الدعم لتحسين تخطيط القوة العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية ودعمها مع الشركاء الوطنيين والإقليميين.

وتبين المبادئ التوجيهية الاستراتيجيات والتدخلات الموصى بها لتعزيز القوة العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية – وهذا عنصر هام من العناصر المكوّنة لنظام حماية الطفل – وذلك عن طريق ما يلي:

- زيادة فهم دور ووظيفة القوة العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية داخل نظام حماية الطفل.
- زيادة فهم تركيبة القوة العاملة والجهات الفاعلة الرئيسية التي تكون القوة العاملة.
- التوصية بالاستراتيجيات والتدخلات القائمة على الأدلة لتعزيز القوة العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية في الآجال القصير والمتوسط والطويل.
- إبراز الدور المحدد الذي يمكن أن تلعبه اليونيسيف في تعزيز القوة العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية على المستويين الإقليمي والوطني.
- تعزيز الرصد على المستويات القطري والإقليمي والعالمي لقياس التقدم المحرز في تعزيز القوة العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية وأثر ذلك على خدمات حماية الطفل ووقايته وخدمات الاستجابة.

وبالإضافة إلى ذلك، وضع التحالف العالمي للقوة العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية مبادئ توجيهية واختصاصات للمهنيين المساعدين في القوة العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية. ويتلقّى المرشدون الاجتماعيون الجيدون شبه المهنيين تدريباً على توفير الرعاية التي تركز على الطفل والأسرة وتتمحور حول «عملية جارية للتقييم وإدارة الرعاية وتنسيق الخدمات وتحسين الجودة وبناء القدرات والدعم المباشر»[٨٠]. وتتضمن النسخة الثانية (٢٠١٧) من المنشور المعنون *«شبه المهنيين والقوة العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية: المبادئ التوجيهية، والوظائف، والاختصاصات»*، ما يلي:

- المبادئ التوجيهية وتطوير العاملين شبه المهنيين في مجال الخدمة الاجتماعية.
- الوظائف والاختصاصات العامة/ الأساسية للعاملين شبه المهنيين في مجال الخدمة الاجتماعية.
- الوظائف والاختصاصات للعاملين شبه المهنيين المعنيين بالأطفال والشباب.
- الوظائف والاختصاصات للعاملين الاجتماعيين شبه المهنيين.
- الوظائف والاختصاصات لعاملي التنمية المجتمعية شبه المهنيين.

مجموعة أطر الكفاءة هذه مركزّة على الطفل والغرض منها مساعدة المديرين على تطوير البرامج ووضع المواصفات الوظيفية فضلاً عن تقييم احتياجات التدريب والإشراف وتكميل توصيفات موظفي إعادة الإدماج الموفرة في *الوحدة ١، الفصل ١-٤-٣.*

٨٠ لينسك وآخرون، ٢٠١٠، الصفحة ٩٩٦.

٦-٤-٣ إنشاء آليات تنسيق

لقد شددت الفصول السابقة على أهمية النظر في الجانب الإيكولوجي ومصالح الطفل الفضلى. وتعقّد هذه الاعتبارات الرئيسية ينعكس في شبكة الجهات المعنية وآليات الدعم وموفري الخدمات اللازمة لتأمين دعم وتعزيز محيط الطفل ومصالحه الفضلى. وسيكون لدى معظم البلدان الأصلية مستوى معين من آليات التنسيق للوصول إلى الخدمات والمساعدة في مجال الحماية، لكن هذه الآليات قد لا تكون منظمة حول احتياجات الأسر والأفراد العائدين إلى البلدان الأصلية. وفي الواقع يرجّح أن تكون قلة فرص الوصول إلى آليات الدعم وتنسيقها لتلبية احتياجات الضعفاء من الأفراد أو الأسر قد ساهمت في الدفع إلى الهجرة.

وفي البلدان الأصلية التي تشكو من نقص في الموارد أو التي لها آليات تنسيق غير متطورة بما فيه الكفاية، توفر الوحدة ٤ توجيهات لإنشاء آلية تنسيق تراعي السياق المعين. ومسح الخدمات المتاحة، ووضع إجراءات عملية موحّدة، وآليات إحالة، وتشجيع إمساك الحكومة بزمام الأمور، بما في ذلك التنسيق الوطني لآلية الإحالة والربط بين الفاعلين الرئيسيين كلها أمور تمثل البعض من الخطوات التي أبرزتها الوحدة ٤. وإنشاء آلية تنسيق موجهة خصيصاً لتلبية احتياجات الأسر والأفراد العائدين إلى بلدانهم الأصلية يمكن أن يكون استجابة فورية أو عاجلة لتقديم الدعم للعائدين في البلدان الأصلية حيثما لا تكون هناك أية آليات لإعادة إدماج العائدين ودعمهم. وستتوقف إعادة الإدماج المستدامة للعائدين من الأطفال والأسر على تعزيز قدرة النظم على الاستجابة على المستوى الوطني. ويعرض إطار إثيوبيا الوطني لإدارة الحالات منهجية لتعزيز القوة العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية وإنشاء آليات التنسيق اللازمة لتأمين حصول الأسر والأطفال على دعم ومتابعة على أساس فردي متى احتاجوا إلى ذلك، بمن فيهم المهاجرون العائدون.

٦-٤-٤ التواصل والتنسيق الفعّالان عبر الحدود

لما كانت عملية إعادة الإدماج تبدأ قبل مغادرة البلد المضيف أو بلد العبور فإن المعلومات المجمّعة لأغراض إجراء المصالح الفضلى ومحركات أو دوافع الهجرة والظروف المتصلة برحلة الهجرة كلّها اعتبارات هامة لا بد من مراعاتها لدى تخطيط إعادة الإدماج. وتوقيت وترتيبات العودة المادية للأطفال والأسر تتطلب أيضاً تخطيطاً وتنسيقاً تيسرهما آليات التواصل والتنسيق المتاحة والفعالة عبر الحدود. والجهات المعنية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية هي حكومات البلدان المضيفة والبلدان الأصلية، على مستوييها الوطني والمحلي، ولا سيما الفاعلين المعنيين بحماية الطفل والرعاية الاجتماعية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمدارس، والجمعيات الدينية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وجمعيات المهاجرين والعائدين والشتات في البلدان المضيفة والأصلية وبلدان العبور.

والتواصل والتنسيق الفعالان عبر الحدود ييسرهما وضع اتفاقات وأطر تعاون تركز على الطفل والأسرة وتجمع بين الشركاء المحليين والدوليين لتيسير التعاون والإدارة الفعالة للحالات عبر الحدود. وذلك يساعد على تنسيق الدعم الفردي المقدم للأطفال العائدين وتحديد وتقصّي وتخفيف حدة المخاطر وأوجه الضعف التي قد يواجهها الأطفال قبل رحلة الهجرة وأثناءها وبعدها. ويمكن أن يجمع بين البلدان المضيفة والبلدان الأصلية، وييسر توفير الدعم في مجال إعادة الإدماج في مرحلة ما قبل المغادرة، ويوجه تكييف آليات إعادة الإدماج مع سياق البلد الأصلي، وتكييف التدابير وفقاً لاحتياجات الأطفال والأسر، ويشجع الرصد والتقييم لقياس نجاح إعادة الإدماج المستدامة. والمخاطر الخاصة التي يتعين أخذها بعين الاعتبار أثناء هذه العملية هي الاتجار بالأطفال، ومختلف أشكال استغلال الطفل، وتحديد وحماية الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم. وفي تحديد هذه المخاطر وأوجه الضعف يجب وضع بروتوكولات تراعي مصالح الطفل وإدراج هذه البروتوكولات في اتفاقات حماية الطفل عبر الحدود وبشكل ثنائي، فضلاً عن إقامة شراكات واتفاقات بشأن إعادة القبول.

التواصل والتنسيق الفعالان عبر الحدود يدعمان عملية إعادة الإدماج من خلال تيسير:

- التعاون بين الجهات الفاعلة في البلدان المضيفة وبلدان العبور والبلدان الأصلية؛
- توفير وتنسيق المساعدة على إعادة الإدماج، بدءاً بمرحلة ما قبل العودة؛
- تكييف تدابير إعادة الإدماج وفقاً لاحتياجات وقدرات البلدان الأصلية؛
- تكييف المساعدة على إعادة الإدماج وفقاً للاحتياجات الفردية للعائدين من خلال تبادل المعلومات؛
- الرصد والتقييم لمتابعة التقدم المحرز والنجاح المسجل في تدابير العودة وإعادة الإدماج.

إدارة الحالات عبر الحدود يمكن أن تستند إلى النظم الوطنية القائمة الشاملة للأطفال المتنقلين والمراعية لاحتياجاتهم الخاصة في مجال الحماية، وتشجيع التنسيق الداخلي وعبر الوطني. وتقيم إدارة الحالات عبر الحدود سلسلة متواصلة من خدمات الرعاية تنسّق فيها الخدمات بين أماكن المنشأ والعبور والمقصد بالاستناد إلى نظم مترابطة لإدارة البيانات والحالات (مع مراعاة معايير حماية البيانات). وفي مثل هذا النظام يحدد الأطفال المتنقلون الذين يحتاجون إلى حماية ويحالون إلى سلطات حماية الطفل، ويتم دعمهم لإيجاد وتنفيذ حل مستدام يقوم على أساس إجراء المصالح الفضلى وتقييم شامل في البلد المضيف أو البلد الأصلي أو في بلد ثالث. ويتطلب ذلك نظم إدارة حالات وطنية مختلفة تعمل معاً لتوفير خدمات رعاية وحماية منسّقة.

دراسة الحالة ٨: بروتوكولات ومعايير الرعاية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحماية وإعادة إدماج الأطفال الصغار المهاجرين المتنقلين ضعفاء الحال

وُضعت بروتوكولات ومعايير الرعاية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، وقد وضعتها اللجنة التوجيهية لشبكة غرب أفريقيا لحماية الطفل بدعم من الخدمة المدنية الدولية، سويسرا. وشبكة غرب أفريقيا شبكة من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد وغير ذلك من الفاعلين العاملين في البلدان في مختلف أنحاء غرب أفريقيا. وتعمل الشبكة تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كمجموعات لحماية الأطفال في غرب أفريقيا كآلية قيّمة لحماية الأطفال المتنقلين ورعايتهم في السياق عبر الوطني.

والهدف من المعايير هو ضمان أن يكون الطفل في محور جميع مشاغل الرعاية فضلاً عن هجرة الطفل ومجتمعه المحلي، الأمر الذي هو هام جداً لنماء الطفل ورفاهه. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع المعايير النظر بشكل يتميز بالشمولية في فرادى احتياجات الطفل وموارده وآرائه وعلاقاته.

وتقترح المعايير إطاراً مفاهيمياً لمفهوم الضعف يوفّر إطاراً مشتركاً لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتقييم ومعالجة المخاطر وأوجه الضعف التي يتعرض لها الأطفال المتنقلون. ويبرهن الإطار المفاهيمي على تأثير أوجه الضعف في محيط الطفل ويحدد الأسباب الجذرية وخطوات التدخّل التي يمكن تنفيذها للتقليل من المخاطر وإدارة الحالات وتعزيز حقوق الطفل. وتحدد بروتوكولات ومعايير الرعاية التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ثماني خطوات لإدارة الحالات على نطاق عبر وطني وهي مدرجة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لرصد وتقييم وحماية الطفل والمبادئ التوجيهية لتنفيذ الإطار. وتشمل الخطوات الثماني تحديد الطفل المعني والتعامل معه بشكل آني، ودراسة وضع الطفل الشخصي، وتقييم الوضع البيئي للأسرة والطفل، والرعاية البديلة، وإعادة الإدماج الاجتماعية والتعليمية والمهنية، والرصد والمتابعة بعد العودة، ودعم الأسرة والمجتمع المحلي.

نصائح للنجاح:

- السهر على وضع الطفل في محور أي تدخّل من التدخلات.
- إشراك سلسلة من الجهات الفاعلة تتألف من جهات فاعلة حكومية ومن منظمات غير حكومية ومن الأسر والمجتمعات المحلية، لتوفير دعم للطفل في مجال الحماية.

وللمزيد من المعلومات انظر إجراءات ومعايير دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحماية وإعادة إدماج الأطفال الضعفاء المتنقلين والمهاجرين الشبان:

https://www.ssiss.ch/sites/default/files/2018-11/04001_ssi_content_EN_RZ_web_72dpi.pdf

٦-٤-٥ تعزيز أُطر السياسات العامة على المستويات الدولي والوطني والمحلي

على المستوى الهيكلي يجب أن تتجسد سياسات واستراتيجيات إعادة الإدماج، بما في ذلك المساعدة على إعادة الإدماج، في أطر وسياسات عامة وطنية ومحلية تكفل أن تكون حقوق الطفل واحتياجاته في الطليعة.

وتجسيد المساعدة والدعم في مجال إعادة الإدماج في السياسات الوطنية يمكن أن ييسّر التنسيق عبر الحدود. ويمكن أن يشمل ذلك الاحتياجات في مجالات اليد العاملة والتدريب المهني والمصادقة على المهارات والمؤهلات والتعليم لتيسير عودة الشباب وموفّري الرعاية لاستخدام التعليم والمهارات المكتسبة في الخارج في مجتمعاتهم الأصلية.

وتعزيز إعادة إدماج الأطفال والأسر على المستوى الهيكلي يتطلب التشارك مع الجهات المعنية الرئيسية ودعمها في تنسيق اعتبارات إعادة الإدماج في السياسات والاستراتيجيات المحلية التي تؤثر في جميع الأطفال والأسر. وتدخّلات المساعدة على إعادة الإدماج الهيكلية يجب أن تستخدم نهجاً متعدد القطاعات فضلاً عن بناء قدرات هذه القطاعات في الأجل الطويل تمشياً مع الأولويات التنموية الوطنية والمحلية. وبالنسبة للأطفال والأسر يمكن أن تساعد مصالح الطفل الفضلى ومحيطه صانعي السياسات على تحديد القطاعات والفرص ذات الأولوية لأغراض التنسيق. والقطاعات المحددة للتنسيق يمكن أن تشمل اليد العاملة والتعليم والتدريب وحماية الطفل والرعاية الاجتماعية والصحة والرفاه والمساواة بين الجنسين والعدالة والبيئة والقطاع الخاص والمشاريع المالية. ومما يهم الأطفال والأسر أيضاً الربط الاجتماعي الذي يشمل الحد من أية أشكال وصم أو تهميش قد يتسبّب فيها الانتماء إلى فئة اجتماعية - اقتصادية معينة

أو فئة إثنية بل وحتى أية أشكال وصم قد تكون لها صلة بصفة العائد. وقدرة الأطفال والأسر على الشعور بالتواصل والاحترام والدعم من جانب مجتمعاتهم المحلية ونظرائهم سيُحدد في الكثير من الأحيان ما إذا كانت إعادة الإدماج ستكون مستدامة أم لا. وبالتالي فإن سياسات الإدماج الاجتماعي التي تركز على التشجيع على قيام مجتمعات محلية متماسكة اجتماعياً والسهر على إدماج الأقليات أو المجموعات المهمشة بشكل كلي في المجتمع، وإتاحة فرصة أخرى لتنسيق العودة وإعادة الإدماج المستدامة.

وأخيراً فإن التقليل إلى أدنى حد من مخاطر الحماية المتصلة بالتنقل غير الشرعي يتطلب توسيع قنوات ومسارات الهجرة النظامية. وقلة التعليم وندرة الفرص المدرّة للدخل هي أيضاً دافعان رئيسيان للهجرة بالنسبة لموفّري الرعاية والشباب الذين يهاجرون بمفردهم. ووضع سياسات وطنية وإقليمية ودولية بشأن طرق وأطر الهجرة يجب أن تراعي في جميع الأحوال الأثر على الأطفال وتشمل عمليات متينة لتيسير لمّ شمل الأسرة من جديد بسرعة.

الفصل ٦-٥: المساعدة على إعادة الإدماج المراعية لمصالح الطفل على المستوى الهيكلي

رسائل رئيسية:

- توفر المؤشرات المراعية لمصالح الطفل لأغراض إعادة الإدماج المستدامة توجيهات لتنفيذ ورصد وتقييم نهج شمولي يتطرق للبعض من الأسباب الجذرية للهجرة.
- رصد إعادة الإدماج سوف يساهم ليس فقط في دعم فرادى الأطفال والأسر وفي تحديد انتهاكات الحقوق وإنما سيساهم أيضاً في سدّ الثغرات القائمة فيما يتصل بالأدلة بخصوص ما هو ناجح في إعادة الإدماج. والأدلة المتعلقة بإعادة الإدماج من المفروض أن تبيّن متى يجب أن تتم العودة وكيف يمكن إجراء عمليات العودة.
- رصد مؤشرات إعادة الإدماج المراعية لمصالح الطفل يجب أن توجّه المهنيين في قياس التقدم المحرز وتحديد المخاطر وأوجه الضعف التي يتعرض لها العائدون من الأطفال والأسر لدى الانتقال من مرحلة عملية إدارة الحالة إلى الخطوة التالية.
- يجب استشارة الأطفال والأسر وسائر الجهات المعنية المشاركة في عملية إعادة الإدماج بشأن وضع مؤشرات ومواد تعلّم موثّقة لتعزيز نظام حماية الطفل الأوسع.
- يجب أن يستمر الرصد لفترة طويلة بما فيه الكفاية لكشف الاستقرار في حياة الطفل (يوصى بأن يتواصل الرصد لمدة عامين).

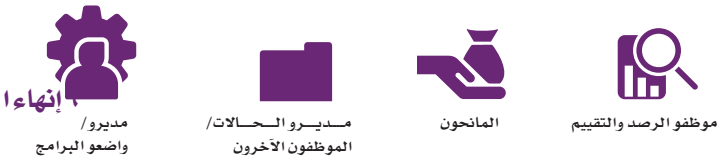

استعراض عام

يوفّر الرصد والتقييم ربطاً بين مختلف مستويات النهج المتكامل. وسيساهم رصد إعادة الإدماج في دعم فرادى الأطفال والأسر وتحديد انتهاكات الحقوق فضلاً عن مساهمته في سدّ الثغرات القائمة فيما يتصل بالأدلة بخصوص ما هو ناجح في تحقيق استدامة إعادة الإدماج من أجل الأطفال والأسر. والأدلة بشأن إعادة الإدماج يجب أن تبيّن متى تتم عمليات الإعادة وكيف تتم. وأدوات الرصد تربط التقدم المحرز على المستوى الفردي والعائلي بالمؤشرات التي تلعب دوراً هاماً في عملية إدارة الحالات. ورصد المؤشرات يمكن أن يوجّه المهنيين في قياس التقدم المحرز وتحديد المخاطر وأوجه الضعف التي يتعرض لها الأطفال العائدون وهم ينتقلون من مرحلة من مراحل عملية إدارة الحالة إلى المرحلة التالية. وتراعي المؤشرات الخاصة بالطفل أيضاً احتياجات الطفل في طور نمائه. واستخدام المؤشرات المتعددة الأبعاد المراعية لمصالح الطفل يمكن أن يساعد المهنيين على وضع خطط لإعادة الإدماج المستدامة تراعي احتياجات الطفل واختياراته طوال حياته، ويمكن أن يساعد المهنيين على رصد وتقييم حالات «عدم نجاح» التدخّلات والدعم في مجال إعادة الإدماج. وهذا يوفّر للممارسين فرصة لاستعراض ومراجعة خطط إعادة الإدماج لضمان فعاليتها واستدامتها. ويجب أن يتواصل الرصد لمدة تكفي لكشف الاستقرار في حياة الطفل (ويوصى بأن يتواصل الدعم لمدة عامين).

٦-٥-١ التحديات الشائعة في رصد المساعدة على إعادة الإدماج

التحدي	ما الذي يمكن فعله
التحديات اللوجستية وغيرها من التحديات في الإبقاء على التواصل مع العائدين من الأطفال والأسر تتداخل مع عملية الرصد والاستعراض	إدراج آليات الدعم المجتمعية لتيسير الرصد أثناء مرحلة التصميم.
الاستثمار غير الكافي في الآليات التي تكفل وتعزز مشاركة الأطفال العائدين.	إبقاء الأطفال على اطلاع طوال عملية العودة وإعادة الإدماج.
الأطفال، ولا سيما منهم أولئك الذين يرافقهم موفّرو الرعاية لدى عودتهم إلى بلدهم الأصلي، يعترضهم حاجز إضافي حيث يقع عبء تركيز في مجالات التواصل والمشاركة والرصد على عاتق الوالد أو مقدّم الرعاية بوصفه ربّ الأسرة وليس على الطفل بصفة فردية.	تصميم ووضع آليات رصد للمجتمع المحلّي محورها الطفل تشمل المسرح والفن والدراما، حسب الاقتضاء.
الرصد يمكن أن يوجّه النظر بشكل لا لزوم له إلى الطفل العائد أو الأسرة العائدة. ويمكن أن يخلق تطلعات وانتظارات غير واقعية من جانب العائدين الذين لم يفهموا كما يجب حدود المساعدة وقيودها. ويمكن أن يخلق أيضا امتعاضا أو يهدد عودة الأطفال والأسر بسبب اعتقاد أنهم تلقوا موارد خاصة. وأخيرا يمكن أن يخلق امتعاضا من جانب موفري الرعاية الذين قد يشعرون بأن سلطتهم معرّضة للتقويض.	بيان حدود المساعدة والغرض من الرصد، وإذا أمكن ذلك وعند الاقتضاء، إشراك أفراد المجتمع المحلي وبناء قدراتهم للقيام بالرصد والتقييم.
غياب آليات رصد مستقلة من أجل العائدين من الأطفال والأسر. والأدلة المجمّعة من خلال الرصد نادرا ما تستخدم لتكييف برامج دعم إعادة الإدماج أو لتصميم التدخلات الجديدة (الرصد والتقييم فاقدان للصلة بتصميم البرامج).	إشراك مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية أو منظمات المجتمع المدني المحلية. وتعزيز عمليات الرصد والتقييم الوطنية والمحلية عن طريق ضمان التوزيع الملائم للموارد وبناء القدرات.

يجب استشارة الأطفال والأسر وغير ذلك من الجهات المعنية المشاركة في عملية إعادة الإدماج بخصوص وضع مؤشرات ومعلومات مفيدة موثقة لتعزيز حماية الطفل وغير ذلك من النظم والخدمات القائمة على نطاق أوسع [٨١]. والرصد والتقييم يمكن النظر فيهما على ثلاثة مستويات:

- على المستوى الفردي لمتابعة مدى تقدم الطفل؛
- على مستوى الوكالة لتقييم فعالية البرنامج؛
- على المستوى المتعدد القطاعات لتحديد الثغرات المحتملة في توفير الخدمات.

زيارات رصد حماية الطفل

تضمن زيارات رصد حماية الطفل الدعم والتوجيه المستمرين للطفل والقائمين على رعاية الطفل ويتم استعراض خطة إعادة الإدماج لتحديد الثغرات في توفير الخدمات والتأكد من أن التنفيذ على المسار الصحيح وأن الإجراءات المتفق عليها لا تزال وجيهة. وبإمكان زيارات الرصد أن تيسّر أيضاً تغيرات في خطة إعادة الإدماج وفقاً للأوضاع السائدة لدى الطفل والأسرة. وزيارات رصد حماية الطفل تُستخدم لتشجيع صون الطفل عن طريق التخفيف من حدة خطر الاعتداء أو الاستغلال وإقامة قنوات الإبلاغ المناسبة. وأثناء زيارات رصد حماية الطفل يمكن أن تدور أسئلة محددة يجب النظر فيها حول رأي الطفل في المساعدة المقدمة حتى نقطة ما في مجال إعادة الإدماج، وما الذي نجح تماماً، وما الذي كان بالإمكان أن يكون أفضل مما كان، وما الذي يمكن أن يُعزّز العملية الجارية.

٨١ إيملي ديلاب وجوانا ويدج، *«مبادئ توجيهية بشأن إعادة إدماج الأطفال»*، الصفحة ٧. الفريق المشترك بين الوكالات المعني بإعادة إدماج الأطفال (٢٠١٦).

رصد المجتمع المحلي

يمكن تنفيذ رصد المجتمع المحلي من خلال لجان حماية الطفل أو المتطوعين أو أفراد المجتمع الجديرين بالثقة من قبيل الزعماء الدينيين أو الشيوخ التقليديين. والرصد المجتمعي يمكن أن ييسّر الاستعراض والرصد على أساس متواصل لتعزيز توفير الخدمات وبرمجة إعادة الإدماج. وحيثما لا يكون هناك مدير فردي للحالة يمكن أن تكون هناك بنية ما مجتمعية الأساس لحماية الطفل. وهياكل حماية الطفل على المستوى المجتمعي يمكن أن ترصد مدى تقدم فرادى الأطفال فضلاً عن توفير معلومات حيوية لتوجيه وضع السياسات والمبادرات على المستوى الهيكلي. ويمكن أن يطبَّق نهج جماعي للرصد على عدد أكبر من الأطفال في مجتمع محلي محدد. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الاستعراض الدوري لدعم إعادة الإدماج الذي تلقاه الأطفال من خلال برامج إعادة الإدماج الجارية التي تجمع بينهم من قبيل التعليم والتدريب المهني والتدريب على المهارات في مجال بعث المشاريع.

٦-٥-٢ المؤشرات المراعية لمصالح الطفل لأغراض إعادة الإدماج المستدامة

مؤشرات إعادة الإدماج المستدامة المراعية لمصالح الطفل تتقاطع مع احتياجات الطفل والأسرة الفردية ومع إمكانية الوصول إلى السبل والموارد اللازمة للتخفيف من أوجه الضعف البيئية أو المجتمعية. ويمكن أيضاً أن تراعي الاعتبارات الهيكلية التي يمكن أن تشجع أو تعرقل حصول العائدين من الأطفال والأسر على الدعم الذي قد يكون متاحاً لأطفال ضعفاء آخرين في البلد أو المجتمع الأصلي. ومؤشرات إعادة الإدماج المستدامة المراعية لمصالح الطفل توفّر توجيهات لتنفيذ ورصد وتقييم نهج شامل يعالج البعض من الأسباب الجذرية للهجرة. وفي حين أنه من الأهمية بمكان لتصميم برمجة محددة لإعادة الإدماج ألا يغيب عن الأذهان أن اعتبارات هيكلية مماثلة تنطبق على جميع الأطفال الضعفاء في مجتمع محلي ما. وكما ورد بيان ذلك في الفصل ٤ فإن المساعدة على إعادة الإدماج المستدامة لا تسعى إلى خلق نظام موازٍ لدعم العائدين من الأطفال والأسر. بل إنها تربط بين دعم إعادة الإدماج وعوامل الضعف التي تعتبر محركات للهجرة في المجتمعات المحلية في البلدان الأصلية. وهذا يعزّز استدامة برنامج إعادة الإدماج عن طريق ربطه بنظم أوسع وبموارد أوفر دون خلق حواجز أو عوائق غير مقصودة تحول دون طلب أي طفل أو أسرة في حالة ضعف للدعم وتلقي هذا الدعم.

٦-٥-٣ توليد المعارف من أجل وضع إطار لرصد النتائج يراعي مصالح الطفل

لقد وضعت المنظمة الدولية للهجرة أداة دراسة استقصائية موحّدة لاستدامة إعادة الإدماج لتقييم إعادة إدماج العائدين المستدامة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية - الاجتماعية. والدراسة الاستقصائية وما يرافقها من مجموعة مؤشرات تساعد على تقييم مدى بلوغ المهاجرين العائدين مستوى معيناً من إعادة الإدماج المستدامة في مجتمعاتهم الأصلية. والنهج المتكامل الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة لإعادة الإدماج، فضلاً عن أداة الدراسة الاستقصائية لاستدامة إعادة الإدماج والمؤشرات، تُستخدم حالياً في عمليات إعادة الإدماج لصالح الأطفال العائدين. لكن عند النظر في الاحتياجات الخاصة بالأطفال يُسلّم بأنه يجب توخي نهج أكثر تكييفاً مع احتياجات الطفل. ومن المسلّم به أن تجارب الأطفال العائدين واحتياجاتهم الخاصة وأوجه ضعفهم تتطلب مؤشرات مكرّسة للغرض وأدوات رصد لقياس استدامة إعادة إدماجهم وتحديد الممارسات الجيدة للتخطيط لبرامج إعادة الإدماج وتنفيذها بأفضل ما يمكن من أجل العائدين من الأطفال والأسر.

مجموعة مواد الحلول الدائمة للأطفال، التي وضعها صندوق إنقاذ الطفولة في عام ٢٠١٩ تضع مؤشرات لعودة الأطفال وإعادة إدماجهم. وتشمل مجموعة المواد عملية تحديد الحلول لصالح الأطفال المهاجرين والدفاع عنها وتنفيذها، بما في ذلك الحلول لصالح الأطفال العائدين من الخارج والمشردين في الداخل. وتتضمن إطار مؤشرات لقياس مدى تقدم الحلول الخاصة بالأطفال[٨٢].

الإدارة الرشيدة لحقوق الطفل

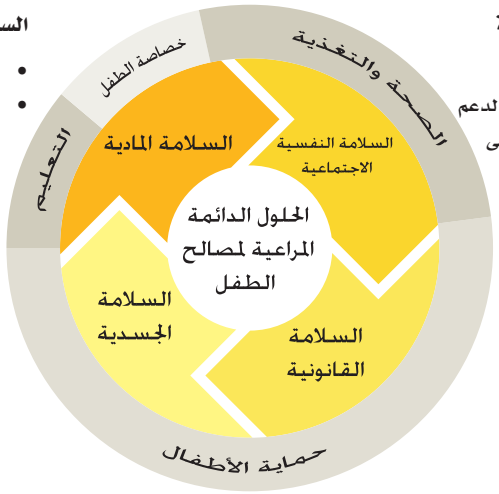

السلامة النفسية - الاجتماعية

- الأطفال في صحة جيدة
- تحظى صحة الطفل العقلية بالدعم
- الأطفال لهم شعور بالانتماء إلى المجتمع

السلامة المادية

- حصول الأطفال على التعليم
- الأطفال لا يعانون من الفقر

السلامة القانونية

- للأطفال وثائق حالة مدنية
- لمّ شمل الأطفال والأسر

السلامة الجسدية

- الأطفال محميون من النزاعات
- الأطفال محميون من الاعتداء والاستغلال

الإنجازات

البقاء والتمتع بالحماية والتعلّم

لتكييف مجموعة الأدوات هذه من أجل استخدامها بأفضل ما يمكن في برامج إعادة الإدماج مع الأطفال العائدين تقوم المنظمة الدولية للهجرة بدراسة بحثية مشتركة مع صندوق إنقاذ الطفولة لصقل مؤشرات مجموعة الأدوات بخصوص الأطفال العائدين. وهذا المشروع المشترك بين المنظمة الدولية للهجرة وصندوق إنقاذ الطفولة سوف يطوّر أيضاً أدوات رصد خاصة بالطفل وسيحدد الممارسات الجيدة لرصد وتقييم إعادة الإدماج المستدامة للأطفال في سياق العودة. ونتيجة هذه الدراسة سوف تحسّن بشكل مباشر تصميم برامج دعم إعادة إدماج الأطفال وتنفيذها وتقييمها، فضلاً عن التأثير في التوصيات من أجل سياسة عودة الطفل وإعادة إدماجه ومناصرة هذه السياسة. ونتائج الدراسة، إلى جانب الأدوات المرافقة، ستكون متاحة في أوائل إلى منتصف ٢٠٢١.

---

٨٢ يرد في الصفحة ٣٨ من الوثيقة *إطار مؤشرات مجموعة مواد الحلول الدائمة للأطفال*. ومجموعة المعلومات التوجيهية هذه تحدد معايير وتوجيهات واضحة فيما يتصل بالمناصرة والبرمجة، وتتضمن إطار مؤشرات لضمان إدماج الأطفال في تقييم الحلول الدائمة للمرة الأولى. وتدخل مجموعة المواد هذه حالياً المرحلة الثانية من التداول بمنهجيات للتطوير المتواصل للتخطيط وبمؤشرات محددة، بما يربط عمل صندوق إنقاذ الطفولة في ثلاثة مجالات مترابطة وفيما يتصل بانتعاش الطفل.

مراجع مفيدة

الشبكة الدولية لتوفير رعاية أفضل للأطفال

٢٠١٥ *تعزيز الأسر المعيشية الاقتصادي دعماً لمنع الانفصال بين الأسرة والطفل وإعادة إدماج الأطفال في الرعاية العائلية*. المنظمة غير الحكومية المعنية بصحة الأسرة، دورهام، الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٠١٩ *قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل. نيويورك. توصيات رئيسية* مع التركيز على الأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية.

ائتلاف قدرة الطفل على التكيف

٢٠١٨ *مجموعة أدوات للممارسة التأملية في دعم عمليات حماية الطفل المجتمعية الأساس*. ائتلاف قدرة الطفل على التكيف، نيويورك.

Delap, E. و J. Wedge

٢٠١٦ *Guidelines on Children's Reintegration* (مبادئ توجيهية بشأن إعادة إدماج الأطفال). الفريق المشترك بين الوكالات المعني بإعادة إدماج الأطفال.

المنظمة الدولية للهجرة

٢٠١٩ *دليل المنظمة الدولية للهجرة بشأن حماية ومساعدة المهاجرين المعرضين للعنف والاستغلال والاعتداء*. جنيف. الجزء ٦ يوفّر إرشادات حول كيفية تطبيق مبدأ المصالح الفضلى في الممارسة العملية.

صندوق إنقاذ الطفولة

٢٠١٤ *المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات وحماية الطفل*. لندن.

٢٠١٩ *أدوات توفير الحلول الدائمة للأطفال*. مبادرة صندوق إنقاذ الطفولة بشأن الهجرة والتشرّد، لندن.

مجموعة أدوات الحلول الدائمة للأطفال التي وضعتها مبادرة صندوق إنقاذ الطفولة بشأن الهجرة والتشرّد توفر إطاراً لاستنباط حلول دائمة مراعية لمصالح الطفل. وللإطار أربعة مجالات هي: الجانب المادي، والجانب القانوني، وجانب السلامة الجسدية، وجانب الصحة العقلية والسلامة النفسية - الاجتماعية. ويمكن أن يساعد هذا الإطار مديري الحالات وغيرهم من أعضاء قوة العمل في تنفيذ أو تصميم خطط إعادة الإدماج للأطفال والأسر للتركيز على المخاطر الخاصة بالسياق، وعوامل الضعف والوقاية التي يمكن أن تسهم في وضع خطة إعادة إدماج مستدامة تراعي مصالح الطفل أو تقوّض هذه الخطة. ويمكن أيضاً اعتبار أنها ترسي أساس تقييم المصالح الفضلى ويمكن تُستخدم بتزامن مع تقييم أوجه الضعف، وتقييم المخاطر، وتقييم الأسر، وتقييم المهارات، ومجموعات أدوات الدراسة الاستقصائية لاستدامة إعادة الإدماج والتوجيهات المحددة في الدليل.

اليونيسيف

٢٠١٩ *مبادئ توجيهية لتعزيز قوة العمل في مجال الخدمات الاجتماعية لحماية الطفل*. نيويورك.

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل

٢٠١٧ *التعليق العام المشترك رقم ٣ (٢٠١٧)* للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والتعليق العام رقم ٢٢ (٢٠١٧) للجنة حقوق الطفل بشأن المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان للطفل في سياق الهجرة الدولية. نيويورك.

Wessells, M

٢٠١٨ *A guide for supporting community-led child protection processes* (دليل لدعم عمليات حماية الطفل المجتمعية الأساس(. ائتلاف قدرة الطفل على التكيف، نيويورك.